Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS) مجلة دراسات محاسبية ومالية
VOL.19, ISS.69, YEAR.2024 P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849

The Role of Internal Audit in Reducing the Risks of The Automated Clearing House (ACH) In Iraqi Banks

ThualFaqar Ali Muhaibas Hassan
University of Baghdad/College of Administration and Economics
thulfiqar.ali2106m@coadec.uobaghdad.edu.iq

Asst.Prof.Dr.Abbas Fadhil Abd ALameer Al-Ogaili
University of Baghdad/College of Administration and Economics
abbasalogaili@coadec.uobaghdad.edu.iq

Received:9/5/2024 Accepted: 2/7/2024 Published:31/12/2024

Abstract

The research aims to identify the Risks resulting from the application of the Automated Clearing House (ACH) and Audit them by an internal party in the Bank and take the necessary measures to reduce them or reduce them to an acceptable level, and to provide more secure and efficient services and to attract the largest possible number of customers and encourage them to open current accounts and benefit from them. From the sukuk service, and to achieve the research objectives, the researcher prepared a questionnaire form according to a five-point Likert scale to demonstrate the role of Internal Audit in reducing and eliminating the Risks of the Automated Clearing House (ACH) or reducing them to an acceptable or controllable level with the aim of increasing its efficiency and then increasing confidence in the services. Electronic banking, The Researcher reached a set of conclusions, the most important of which is that the Automated Clearing House (ACH) has a role in reducing the Risks of fraud and forgery of instruments, because magnetic electronic instruments have secure specifications that are difficult to manipulate, in addition to providing high quality in payment and collection services Electronic and the speed of money circulation and transfer between banks, The Researcher presented a set of recommendations, the most important of which is working on making updates to the Automated Clearing House (ACH) to include dealing with the Automated Clearing House (ACH) in Banks of the outside world and in various international currencies, as well as transactions in local Banks that are carried out through this system.

keyword: Internal Audit, Automated Clearing House

دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظام المقاصة الإلكترونية(ACH) في المصارف العراقية

ذوالفقار علي محيبس حسن
جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.د. عباس فاضل عبدالامير
جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص:

يهدف البحث الى التعرف على المخاطر الناجمة عن تطبيق نظام المقاصة الالكترونية (ACH) وتدقيقها من قبل جهة داخلية في المصرف واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها او تقليلها الى المستوى المقبول، ولتقديم خدمات أكثر آمناً وكفاءة ولجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتشجيعهم على فتح الحسابات الجارية والانتفاع من خدمة الصكوك، ولتحقيق اهداف البحث قام الباحث بأعداد استمارة استبانة على وفق مقياس ليكرت الخماسي لبيان دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) والقضاء عليها او تقليلها الى المستوى المقبول او يمكن السيطرة عليه بهدف زيادة كفاءته ومن ثم زيادة الثقة بالخدمات المصرفية الالكترونية، وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها ان نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) له دور في تقليل مخاطر الاحتيال وتزوير الصكوك، لما تتميز به الصكوك الإلكترونية الممغنطة من مواصفات آمنة يصعب التلاعب بها، فضلاً عن توفير جودة عالية في خدمات الدفع والتحصيل الالكتروني وسرعة تداول الاموال وتحويلها بين المصارف، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات من اهمها العمل على اجراء تحديثات لنظام مقاصة الالكتروني (ACH) ليشمل التعامل مع نظام مقاصة

الالكترونية (**ACH**) في مصارف العالم الخارجي وبالعملات الدولية المختلفة فضلاً عن التعاملات في المصارف المحلية والتي تتم عن طريق هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، نظام المقاصة الالكترونية.

المقدمة:

لقد دفع التطور التكنلوجي الى الاعتماد على وسائل حديثة لتقديم الخدمات المصرفية ومن ضمن هذه الوسائل هو نظام المقاصة الالكترونية (Automated Clearing House–ACH) الذي عمل البنك المركزي العراقي على امتلاكه و تطبيقه منذ سنة (2006) لتطوير النظام المصرفي، والمقاصة الالكترونية ضمن أحد الخدمات التي ظهرت في العديد من الدول التي تحولت من استعمال النظام (اليدوي) التقليدي الى النظام الالكتروني والتي شكلت تقنية ممتازة ضمن قطاع العمل المصرفي في تطوير ورفع كفاءة الخدمات المصرفية، وذلك نظراً لما يوفره من الامان والوقت و الجهد و التكاليف، والتي كان لها التأثير الإيجابي في تسهيل حركة الصكوك المتداولة وزيادة عددها، حيث تتم عملية التقاص بين المصارف المشاركة في هذا النظام عن طريق غرفة المقاصة في البنك المركزي العراقي بالاعتماد على ارسال صور و بيانات الصكوك الممغنطة من خلال شبكات الاتصال الحديثة بدلا من الصكوك الورقية. وقد واجه تطبيق نظام المقاصة الالكترونية (ACH) بوصفه أحد الأنظمة الالكترونية الحديثة بعض المخاطر، الأمر الذي يتطلب ادارتها بصورة صحيحة للحد منها او تقليلها الى المستوى المقبول لضمان نجاح عمل هذا النظام بصورة صحيحة، ويعد التدقيق الداخلي على انه الجهة المؤهلة التي تساعد على إدارة المخاطر بالشكل الذي يحد منها او تقليلها الى المستوى المقبول، وقد قدم معهد المدققين الداخليين (IIA) مجموعة من المعايير المنظمة لعمل وظيفة التدقيق الداخلي وبيان علاقتها بعملية ادارة المخاطر ومن بينها المعيار (إدارة المخاطر– 2120) حيث أن تطبيق هذا المعيار والالتزام به سوف يعزز من كفاءة التدقيق الداخلي في المساهمة في ادارة المخاطر ويأتي ذلك من خلال تقييم ومراقبة عمليات ادارة المخاطر والعمل على تحسينها وادارتها بكفاءة عالية، الامر الذي يؤدي الى تحقيق العوامل الرئيسة لنجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها. ولغرض تحقيق اهداف الدراسة، فقد تم تقسيمها الى أربعة مباحث وكما يأتي:

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة.

المبحث الثاني: التأطير النظري (اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظام المقاصة الإلكترونية (ACH)).

المبحث الثالث: الجانب العملي (التدقيق الداخلي تحليل إجراءاته في الحد من المخاطر وتحسين كفاءة نظام المقاصة الالكترونية في المصارف العراقية).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث ودراسات السابقة

اولا: منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث (Research Problem): تتسم الخدمات المصرفية بالتطور المتسارع ومن ضمنها عملية مقاصة الصكوك، حيث اصبحت تعتمد على الوسائل الالكترونية، ونتيجة لاستعمالها الأنظمة الحديثة الامر الذي جعلها تتعرض الى العديد من المخاطر التي تتعلق بالتشغيل الالكتروني، مما يوجب ادارتها ومراقبتها من قبل التدقيق الداخلي لضمان الحد من هذه المخاطر وجعلها في المستوى المقبول بهدف تحسين كفاءته، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:

1- هل تتعرض المصارف الى مخاطر من جراء تطبيق نظام المقاصة الالكترونية؟

2- ما هو دور التدقيق الداخلي الدولي في إدارة مخاطر نظام المقاصة الالكترونية (ACH) في المصارف العراقية؟

1-2 أهمية البحث (Research Importance): تنبع أهمية البحث من أهمية استعمال الصكوك في تسديد المدفوعات الناجمة عن ممارسة النشاط الاقتصادي، اذ كلما زاد عدد الصكوك المستعملة في ممارسة النشاط الاقتصادي كلما كان ذلك دليلاً قاطعاً على جودة الخدمات المصرفية وعلى الثقة العالية لمستعملي الصكوك العالمية بخدمة الحساب الجاري، الامر الذي أدى بالمصارف الى ان تبذل ما بوسعها لتحسين هذه الخدمة، حيث تمثل ذلك بأستعمال نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) بهدف زيادة اقبال الأشخاص على فتح الحسابات الجارية والانتفاع من خدمة الصكوك، حيث توجد علاقة طردية بين عدد الحسابات الجارية المفتوحة لدى المصارف وعدد الصكوك المتداولة من جهة وبين عدد الصكوك غير المرتجعة من جهة وتحسين كفاءة نظام المقاصة الالكترونية (ACH) من جهة أخرى.

1-3 اهداف البحث (Research Objectives): يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

1- عرض نظام المقاصة الالكترونية وبيان دوره في تحسين جودة الخدمات المصرفية.
2- التعرف على المخاطر الناجمة عن تطبيق نظام المقاصة الالكترونية (ACH) واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.
3- بيان دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر استعمال نظام المقاصة الالكترونية وتحسين كفاءته.

1-4 فرضيات البحث (Research Hypothesis): - يستند البحث الى الفرضيات الآتية:

1- **الفرضية الارتباط الرئيسة الاولى:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التدقيق الداخلي ونظام المقاصة الالكترونية.
2- **فرضية التأثير الرئيسة الثانية:** لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً التدقيق الداخلي في نظام المقاصة الالكترونية.

1-5 منهج البحث (Research Curriculum):- تحقيقا لأهداف البحث سيعتمد البحث على المنهجين الآتيين:

1- **المنهج الاستنباطي:** حيث سيعتمد البحث على الدراسات السابقة والبحوث والمجلات والكتب وذلك لتحقيق اهداف الجانب النظري.
2- **المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي:** اعداد استمارة استبانة لأستطلع آراء مجتمع عينة البحث لبيان العلاقة بين متغيرات البحث.

1-6 وسائل جمع البيانات والمعلومات (Means of Collecting Data and Information):

1- **الجانب النظري:** اعتمد الباحث على ما توفر من المصادر المحلية والعربية والاجنبية للرسائل والاطاريح والكتب والبحوث والمجلات وشبكة الانترنيت، فضلاً عن المقابلات والشخصية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية المشتركة في نظام المدفوعات الالكتروني
2- **الجانب العملي:** اعداد استمارة استبانة لأستطلع آراء مصارف مجتمع عينة البحث لبيان العلاقة بين متغيرات البحث.

1-7 متغيرات البحث (Research Variables):

شكل (1) متغيرات البحث

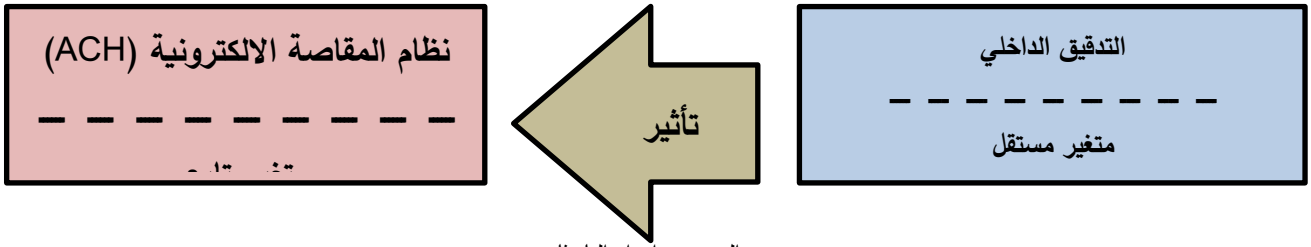

المصدر: اعداد الباحثان.

ثانياً: دراسات السابقة

1-2-1 دراسات سابقة (Previous Studies):

1- دراسات عراقية:

1- دراسة	**هاشم، ميثاق هادي (2017).**
عنوان الدراسة	دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الحد من مخاطر نظام مقاصة الصكوك الالكترونية **(ACH)**.
نوع الدراسة	بحث معادل للدكتوراه.
اهداف الدراسة	هدفت الرسالة الى تعزيز المرتكزات النظرية لنظام مقاصة الصكوك الالكتروني والمخاطر التي تحيط بالنظام على وفق مقررات بازل (2) لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية وكذلك متطلبات إطار **(COBIT)** فضلاً عن اقتراح برنامج رقابي لنظام مقاصة الصكوك الالكتروني.
الالية المستعلمة بأثبات او نفي الفرضية	اقتراح برنامج رقابي لنظام المقاصة الالكترونية وتطبيقه على مصارف عينة البحث (مصرف الرافدين ومصرف والرشيد).
استنتاجات الدراسة	التدقيق الداخلي في المصارف لن يقوم بتبادل عملية الفحص والرقابة للمعاملات التي تعمل من خلال نظام مقاصة الصكوك الالكتروني **(ACH)**، والبنك المركزي لم يمتلك خطة لحد من الازمات والمخاطر المفاجئة في نظام مقاصة الصكوك الالكتروني **(ACH)** لذلك ستؤدي الى مخاطر تشغيلية وقانونية.
2- دراسة	**عبد، محمد عدنان شريف (2020).**
عنوان الدراسة	أثر نظام المقاصة الالكترونية في تعزيز أرباح المصرف.
نوع الدراسة	بحث دبلوم عالي.
اهداف الدراسة	معرفة أثر تطبيق المقاصة الالكترونية في المصارف فضلاً عن دراسة الإمكانيات الفنية والقواعد التنظيمية والموارد البشرية المتوفرة في المصارف.
الالية المستعلمة بأثبات او نفي الفرضية	استعمل الباحث الأساليب الإحصائية (الانحدار البسيط Simple Regression) و(معامل الارتباط البسيط Simple Correlation Coefficient) واستعمل البرنامج الاحصائي (SPSS) وبرنامج (Microsoft Excel 2010) واختبار (F) واختبار (T).
استنتاجات الدراسة	يوجد دور إيجابي لنظام المقاصة الالكترونية في تحقيق أرباح للمصارف كذلك تكامل نظام المقاصة الالكترونية مع الأنظمة المصرفية الأخرى وتناسب البرامج المستعملة في نظام المقاصة الالكترونية مع متطلبات العمل في المصرف.
3- دراسة	**فرج، سوزان عبد الكريم (2020).**
عنوان الدراسة	أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية.
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة (Halabja University Journal).
اهداف الدراسة	هدفت الدراسة الى معرفة دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية وأثر المدقق الداخلي في تقييم تلك المخاطر.
الالية المستعلمة بأثبات او نفي الفرضية	استعملت الباحثة الاستبانة والأساليب الإحصائية لمعالجة بيانات الاستبانة (اختبار الثبات، درجة مصداقة الفا Reliability Analysis Alpha) و(مقياس ليكرت الخماسي Likert scale 5) واختبار (T).

استنتاجات الدراسة	التدقيق الداخلي له القدرة لمواجهة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية وكذلك اقسام التدقيق الداخلي وادراه المخاطر متعاونين في مشاركة المعلومات التي تتعلق بالمخاطر التشغيلية لتحسين اعمال ادارة المخاطر.
4- دراسة	**علاوي، حيدر مهدي (2021).**
عنوان الدراسة	تأثير تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية في إدارة المخاطر وانعكاسه على قيمة المصارف التجارية العراقية.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اهداف الدراسة	بيان أطار ومفهوم معايير التدقيق الداخلي (IIA) وعلاقتها بإدارة المخاطر وانعكاس تبني هذه المعايير على قيمة المصرف.
الالية المستعلمة بأثبات او نفي الفرضية	تم استعمال قائمة فحص لتحديد مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) في المصارف التجارية عينة البحث، كما تم استعمال الاستبانة لمعرفة تأثير تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) في ادارة المخاطر ومن ثم انعكاسها على قيمة المصارف التجارية.
استنتاجات الدراسة	وجود علاقة تأثير وارتباط معنوية وطردية بين معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) وقيمة المصرف، أي كلما زاد الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي من قبل المصارف التجارية العراقية زاد مستوى قيمة المصرف بشكل إيجابي.

2- دراسات عربية:

أ. دراسة	**فاخوري، صبا عيد سليم (2014).**
عنوان الدراسة	أثر استخدام أنظمة المقاصة الالكترونية على جودة الخدمات المصرفية.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اهداف الدراسة	التعرف على الإمكانيات الفنية والموارد البشرية التي تتوفر لقطاع المصارف الأردنية التي تساعد على الاستعمال في أنظمة المقاصة الالكترونية، وكذلك مدى الدعم الذي يقدم من الإدارة العليا لأجل استعمال هذا النظام.
الالية المستعلمة بأثبات او نفي الفرضية	استعملت الباحثة الاستبانة وبرنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لتحليل ومعالجة بيانات الاستبانة.
استنتاجات الدراسة	ان نظام المقاصة الالكترونية كان له الدور الإيجابي في تحقيق الجودة للخدمات المصرفية التي تقدم من قبل المصارف الأردنية، ويأتي هذا الدور من التزام المصارف الأردنية بعملية الإيداع للصكوك المقاصة الالكترونية بكفاءة جيدة ولها من الأهمية لجذب الزبائن للخدمات المصرفية الأخرى
ب. دراسة	**حمودة، ابتهال فضل الله (2015).**
عنوان الدراسة	أثر تطبيق المقاصة الالكترونية في زيادة ربحية المصارف.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اهداف الدراسة	هدفت الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق المقاصة الالكترونية في المصارف والمعوقات التي تواجهها، وكذلك خطط المصارف الطويلة الاجل، ومن اجل ادخال الخدمات المصرفية الحديثة التي تمكن من المنافسة العالمية ومعرفة خطوات الأمان التي تتبعها المصارف التي تحد من المخاطر الذي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

الالية المستعلمة بأثبات او نفي الفرضية	استعملت الباحثة الطرق والإجراءات الإحصائية (العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات، النسب المئوية، المنوال، اختبار مربع كاي لاختبار فرضيات الدراسة) ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية تم استعمال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) وبرنامج (Microsoft Office Excel 2007)
استنتاجات الدراسة	ان استخدام نظام المقاصة الالكترونية لا يزيد من أرباح المصارف فقط بل له دور مهم في عملية التقاص الالكتروني بين المصارف ويقوم بحفظ الصور ومعلومات الصكوك ليتمكن من الرجوع اليها عند الحاجة وزيادة كفاءة عمل المصارف وتطويرها واكتساب ثقة الزبائن.
ج. دراسة	**رؤوف، لجدل رؤوف وهشام، بسطي هشام (2018).**
عنوان الدراسة	مدى تطبيق المقاصة الالكترونية في المصارف التجارية الجزائرية خلال الفترة (2006 – 2016).
نوع الدراسة	رسالة ماجستير.
اهداف الدراسة	حال النظام المصرفي الجزائري من خلال تحسين المنظومة المصرفية ووسائل الدفع الالكتروني.
الالية المستعلمة بأثبات او نفي الفرضية	استعمل الباحثان المناهج الاتية للألمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع (المنهج الوصفي عند استعراضهم للجانب النظري واقسام هامة ارتبطت بالجانب التطبيقي) و(منهج دراسة حالة في جمع وتحليل البيانات بناء على مختلف التقارير الصادرة عن مصرف الجزائر، ثم تم تبويبها وتحليلها بهدف تقييم أداء نظام المقاصة الالكترونية خلال المدة (2006–2016).
استنتاجات الدراسة	التجارة الالكترونية وجهت الى الالزام في تحسين النظم المصرفية، ومن ثم تحسين وسائل الدفع الالكترونية من خلال تقديم الخدمات المصرفية الآلية والالكترونية.

3- دراسات أجنبية:

1- دراسة	**Ndangoh, Bambot Clinton, (2018).**
عنوان الدراسة	The Automated clearing system and Settlement of Debts. نظام المقاصة الالكترونية وتسوية الديون.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير.
اهداف الدراسة	هدفت الدراسة الى معرفة كيف يطبق نظام المقاصة الالكترونية في تسوية الديون مقارنة بالتطبيقات الرسمية للمقاصة التقليدية (المقاصة اليدوية)، والتعرف على ما يدور حوله نظام المقاصة الالكترونية ودوره في تسهيل مهمة تسوية الديون.
الالية المستعلمة بأثبات او نفي الفرضية	استعمل الباحث أسلوب الملاحظة والمقابلة والاستبانة لجمع وتحليل البيانات.
استنتاجات الدراسة	اهم استنتاجات هذه الدراسة هما قسمين الأول: ان لنظام المقاصة الإلكترونية الدور المهم في تسوية الديون بين المصارف، والثاني: كان يعتمد على الزبائن حيث انه بدون زبائن لن تكون هناك حاجة الى نظام المقاصة الإلكترونية.
2- دراسة	**Asmah, et al, Alexander Ekow, Joshua Ofoeda, Ken Gyapong, (2018).**
عنوان الدارسة	Understanding the Automated Checks clearing system in Ghana. فهم نظام مقاصة الصكوك الالكترونية في غانا.
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة (Electronic Journal of Information Systems Evaluation).

اهداف الدراسة	هدفت الدراسة الى شرح كيفية معالجة الصكوك في غانا وتقييم المخاطر من اجل تقديم حلول لنموذج (نظام مقاصة الصكوك الالكترونية) وأنظمة معالجة الصكوك للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى.
الالية المستعلمة بأثبات او نفي الفرضية	استعمل الباحثين المقابلات الشخصية والتحليل الموضوعي لجمع وتحليل البيانات وكذلك صور لنظام المقاصة الالكترونية لأجل دعم هذا التحليل.
استنتاجات الدراسة	بعض المصارف تفضل جعل عملية التحويل مركزية، حيث يتم ارسال جميع الصكوك الى (قسم المقاصة) في البنك المركزي، والبعض الآخر من المصارف تفضل اللامركزية بحيث يكون كل فرع مسؤول عن تحويل الصكوك المادية الى صور الالكترونية عند الارسال الى قسم المقاصة.
3- دراسة	**Eleni, Gabeta Eleni, (2020).**
عنوان دراسة	Factors Affecting the Application of Internal Audit Based-Risk. العوامل المؤثرة على تطبيق التدقيق الداخلي على أساس المخاطر.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير.
اهداف الدراسة	هدفت الدراسة الى مساهمة تطبيق التدقيق الداخلي على أساس المخاطر في فاعلية ووظيفة التدقيق الداخلي، وفي الوقت نفسه سلطت الضوء على العوامل التي تؤثر على تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الوحدات اليونانية.
الالية المستعلمة بأثبات او نفي الفرضية	استعمل الباحث الاستبانة والأساليب الإحصائية لمعالجة بيانات الاستبانة. (SPSS Statistics V.23- Multiple Regression) الانحدار المتعدد (Likert scale 5) مقياس ليكرت الخماسي.
استنتاجات الدراسة	على الرغم من تنفيذ المدققين الداخليين دورهم في إدارة المخاطر إلا أن هناك حاجة الى تعزيز هذا الدور بشكل أكبر وبالأخص تركيز الوحدات على تقييم المخاطر في الوظائف التشغيلية فضلاً عن اجراء التعديلات المناسبة للضوابط.
4- دراسة	**Levytska et al., Svitlana Levytska, Larysa Pershko, Liudmyla Akimova, Oleksandr Akimov, Konstantin Havrilenko, Oleksandr Kucherovskii, (2022).**
عنوان دراسة	A Risk-Oriented Approach in The System of Internal Auditing of The Subjects of Financial Monitoring. المنهج الموجه نحو المخاطر في نظام التدقيق الداخلي لمواضيع الرقابة المالية.
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة (International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting).
اهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى تعميم الممارسة الدولية للتدقيق الداخلي للمعاملات المالية لإثبات بدائل للأستعمال الرشيد لها من قبل هيئات الرقابة المالية في أوكرانيا.
الالية المستعلمة بأثبات او نفي الفرضية	تم استعمال التقييم الكمي لتقييم مخاطر الجهة الخاضعة للرقابة المالية، فضلاً عن تقييم مخاطر التدقيق بأستعمال الخصائص الكمية على أساس النموذج الرياضي المضاعف ثلاثي العوامل.
استنتاجات الدراسة	إن ممارسة استعمال الإجراءات التحليلية في مراحل الوقاية من المخاطر المالية واكتشافها كبدائل لتقييمها تسمح لهيئات الرقابة المالية المحلية بأن يكون لديها (تحمل المخاطر) والتنبؤ بشكل أكثر

	دقة بخسائر الموارد المحتملة، ومن ثم تجنب العواقب المالية غير المرغوب فيها، وهو ما كان أهمية كبيرة بالنسبة لأوكرانيا.

2-2-1 تحليل الدراسات سابقة والاسهامة التي يقدمها البحث الحالي:

Analysis Of Previous Studies and The Contribution That Will Be Made by The Current Research:

1-تحليل الدراسات سابقة (Analysis Of Previous Studies):

أ. الدراسات العراقية:- ركزت دراسة (هاشم) على اقتراح برنامج رقابي لنظام مقاصة الصكوك الالكترونية يأخذ بالحسبان ما جاء بمقررات بازل (2) لإدارة المخاطر المصرفية، اما دراسة (عبد) فقد ركزت على معرفة دعم الإدارة العليا لاستعمال نظام المقاصة الالكترونية وبيان دوره في زيادة أرباح المصارف، ودراسة (فرج) ركزت على إثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية وتقليلها الى حدودها المقبولة من اجل دعم مسيرة استقرارها وتهيئة الظروف الملائمة للاستمرار بأعمالها ونموها، وركزت دراسة (علاوي) على تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) وعلاقتها بإدارة المخاطر على قيمة المصارف التجارية، وذلك بالنظر الى التدقيق الداخلي على انه الجهة المؤهلة للمساعدة في عملية ادارة المخاطر لكونه مصدراً استشارياً وتأكيدياً.

ب. الدراسات العربية:- ركزت دراسة (فاخوري) على واقع استعمال نظام المقاصة الالكترونية وامكانياته الفنية وتأثيره على جودة الخدمات المصرفية، بينما تناولت دراسة (حمودة) التعرف على وسائل الدفع الالكتروني في المصارف ودورها زيادة الأرباح وتقليل المصاريف لأتمام المعاملات المصرفية، وتناولت دراسة (رؤوف) أحد اهم مشاريع النظام المصرفي التي تمثلت بنظام المقاصة الالكترونية الذي دخل حيز التنفيذ سنة (2006) لأجل تعميم استعماله على حساب الوسائل التقليدية.

ج. الدراسات الأجنبية:- ركزت دراسة (Ndangoh) على دور نظام المقاصة الالكترونية في تقليل الوقت والتكاليف لأجراء المعاملات المالية في تحصيل مبالغ الصكوك للزبائن أو الوحدات وتسوية الديون بينهم مقارنةً بالمقاصة اليدوية، اما دراسة **(Asmah, et al)** فقد ركزت على كيفية المعالجة والمراحل التي يمر بها الصك المقدم لغرض التحصيل من خلال نظام المقاصة الالكترونية، فضلاً عن تقييم المخاطر التي تواجه النظام وتقديم حلول مقترحة للحد منها، وركزت دراسة **(Eleni)** على العوامل التي تؤثر على تنفيذ التدقيق الداخلي القائم على المخاطر في الوحدات اليونانية، فضلاً عن مساهمتها في الفهم والتنفيذ السليم للتدقيق الداخلي من قبل الإدارة ومسؤولي التدقيق الداخلي في الوحدات حيث قامت بدراسة التدقيق الداخلي القائم على المخاطر بطريقة متعددة الأوجه في محاولة لتحديد العوامل التي تؤثر على تنفيذها، وركزت دراسة **(Levytska et al)** على استعمال المنهج الموجه نحو المخاطر في نظام الرقابة الداخلية من قبل الوحدات الأوكرانية في مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وذكرت ان وجود وظيفة التدقيق الداخلي ستزيد من درجة الثقة لممثلي الحكومة الاوكرانية في مثل هذه الشركات واحتمالية تطوير شراكة منفعة متبادلة بين الأطراف.

2-الاسهامة التي سيقدمها البحث الحالي (Contribution to the current research):

تعد الدراسة الحالية مكملة للدراسات سابقة، وتتميز عنها في الأمور الاتية:- بيان دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التي تواجه نظام المقاصة الالكترونية **(ACH)** وتحسين كفاءته وفاعليته.

المبحث الثاني: الجانب النظري (إجراءات التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظام المقاصة الإلكترونية ACH)

اولاً: التدقيق الداخلي (Internal Audit):- تطورت وظيفة التدقيق الداخلي بشكل أكبر نتيجة لتطور الانشطة الاقتصادية، ولم يعد نظام الرقابة الداخلية مجرد وسيلة للمحافظة على الممتلكات فقط، بل أصبحت وظيفته الرئيسة هي ضمان تحقيق اهداف المنشأة، وان نظام التدقيق الداخلي الكفوء والفعال ضروري لأي منشأة لأنه يساهم في دعم تنفيذ السياسات والاهداف (Tamimi,2021:116)، ويعرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة تقييم مستقلة، يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها ويمثل كخدمة للمنشأة (Drogalas

105 :Siopi,2017 &) وقد عرفه معهد المدققين الداخليين الأمريكي (**IIA**) بأنه نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي مصمم لأضافه قيمة وتحسين عمليات المنشأة، ويساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال تطبيق منهج منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (Kai et al.,2022:3)، كما يعرف بأنه قسم مختص داخل الإدارة، يمثل مجموعة محددة من الإجراءات والأنشطة المستقلة يوفر للإدارة تأكيد موضوعي والارشادات من خلال منهج منظم يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها (Ardeleanu,2021:111).

1-1 أهمية التدقيق الداخلي (The Importance of Internal Audit):- شهدت وظيفة التدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الوحدات الاقتصادية، لأنه نشاط تقويمي للعمليات والأنشطة كافة في المنشآت بهدف تطويرها، ويمكن توضيح أهمية التدقيق الداخلي كما يأتي (الساعدي،2019: 17-18):

1- توفير الآليات الكفيلة لضمان استمرارية المنشأة من خلال التنسيق بين الأنشطة المختلفة، وكذلك له دوراً مهماً في تحسين الإدارة المالية وغير المالية، اذ ان التدقيق الداخلي يعد نشاط محوري لتوفير ضمانات لمجلس الإدارة والمدير التنفيذي ولجنة التدقيق وأصحاب المحصلة بأن المنشأة تعمل بكفاءة وفاعلية.

2- يلعب المدققين الداخليين دوراً مهماً في تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتعزيز الفاعلية المستمرة للنظام، وذلك لأرتباطها بأعلى مستويات المنشأة، مما يمنحها سلطة اقوى وتأثير أكبر في اتخاذ القرارات، كذلك يجعل لتلك الوظيفة دور رقابي مهماً في المنشأة.

3- تخفيض التكاليف التشغيلية من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتقليل التلف وتحسين عملية التخطيط.

4- تحليل نقاط القوة والضعف للمنشأة وبيان ما إذا كانت المنشأة لها القدرة على تطوير فاعلية وكفاءة عمليات إدارة المخاطر وتحقيق أهدافها، ووضع منهج منظم يعمل على تحسين أدائها.

1-2 الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي (Services Provided by Internal Audit):- فيما يأتي أهم الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي في مختلف مجالات اعماله:

1- خدمات وقائية (Preventive Services): - هي الاجراءات التي يقوم بها التدقيق الداخلي للتأكد من وجود الحماية القانونية للمستندات والأصول وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها (علاوي،2021: 23).

2- خدمات علاجية (Treatment Services): وتتمثل في الاساليب والاجراءات التي يستعملها المدقق الداخلي لاكتشاف الاخطاء وتصحيحها او التوصيات التي يتضمنها تقرير تدقيقه الخاص بأصلاح الاخطاء ومعالجة أوجه القصور في مختلف انظمة المنشأة (الوردات،2014: 31).

3- خدمات تقييمية (Evaluation Services): - والتي تتمثل في تقييم الإجراءات والخطط لتحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية والإجراءات المتبعة في المنشأة واقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة وعرضها الى الإدارة العليا لدراستها (Al-Matari et al.,2014: 35).

4- خدمات استشارية (Consulting Services):- وتعني الارشادات والتوصيات التي يقدمها المدقق الداخلي لإدارة المنشأة في مجال تحسين الانظمة الموضوعة داخلها سواء كانت مالية او فنية او إدارية والتي من شأنها إضافة قيمة للمنشأة وتحسين فاعلية أنظمة إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة دون وجود أي مسؤولية إدارية يتحملها (الوردات،2014: 34).

1-3 دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر (The Role of Internal Audit in Risk Management):- يتضمن دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر تقييم ومراقبة المخاطر التي تواجهها المنشأة، وتقديم التوصيات بالإجراءات اللازمة للحد منها (Ojo, 2019: 4)، ويتمثل الفرق الرئيس بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بأن التدقيق الداخلي يكتشف الأخطاء الناجمة عن المعاملات السابقة، بينما إدارة المخاطر تتخذ الاجراءات اللازمة لتجنب او للحد من المخاطر التي قد تحدث في المستقبل، وفي الوقت نفسه إدارة المخاطر يجب أن تكون تحت إشراف التدقيق الداخلي. وفي السياق ذاته، يعد الدعم والإشراف على عمليات

إدارة المخاطر من قبل أنشطة التدقيق الداخلي امر ضروري لضمان السلامة والدقة والاتساق، لذلك يجب استمرار ملاءمة وصحة الإجراءات المستعملة لفاعلية إدارة المخاطر تحت إشراف ورقابة التدقيق الداخلي (Yaylali & Safakli,2015:21)، كذلك توفر المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (ISPPIA) إرشادات إلزامية لوظائف التدقيق الداخلي حول كيفية المساهمة في ممارسات إدارة المخاطر للمنشآت.

ثانياً: نظام المقاصة الالكترونية (Automated Clearing House – ACH):- تعد المقاصة الالكترونية من أهم العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف لغرض تسوية الحسابات الجارية لزبائنها، فضلاً عن كونها نقلة نوعية وتقنية حديثة في مجال النشاط المصرفي، لأنها تسهل عمليات تحصيل مبالغ الصكوك المتداولة ونقل الأموال بين المصارف وفروعها، من جراء الاستعمال الأمثل والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Information and Communication Technology) ، وتعرف المقاصة (Clearing) بصورة عامة بأنها إيفاء لدينين متقابلين بين شخصين وتسويتهُ (النور،2021: 152)، وتعرف المقاصة من منظور مصرفي بأنها مصطلح يعبر عن أحد الخدمات المصرفية، والعنصر الذي يتم مقاصته وتسويته يتمثل بالصكوك، وتتم المقاصة عند تقديم الصك الى المصرف المسحوب عليه لتحصيل مبلغه (Loader, 2020: 1)، ويعرف نظام المقاصة الالكترونية (ACH) بأنه نظام خاص وآمن يستعمل لعملية الدفع وتحصيل مبالغ الصكوك (Checks) الكترونياً، من خلال تبادل معلومات الصكوك بين المصارف المشاركة عن طريق شبكات الاتصال (الانترنيت) (Al Mamun,2013:9)، كما يعرف بأنه نظام يستعمل لأجراء عملية التقاص الكترونياً بين المصارف عن طريق تبادل صور وبيانات ورموز الصكوك بوسائل إلكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي، وتحديد صافي النتيجة النهائية للأرصدة في تلك العملية في وقت محدد (حمودة، 2015: 16)، وقد عرف بأنه نظام لمقاصة الصكوك قائم على الصور عبر الانترنيت، يتم من خلاله التقاط الصور وبيانات الصكوك والتعرف على الحبر المغناطيسي (MICR) الموجود في الصكوك، وارسالها الكترونياً دون الحركة الفعلية لمبالغ الصكوك (Asmah, et al.,2018:21).

2-1 أهمية المقاصة الإلكترونية (The Importance of Automated Clearing): - تنبع أهمية المقاصة بصورة عامة من تجنب المخاطر الناجمة عن الانتقال اليدوي للأموال، فضلاً عن توفير الجهد والوقت والتكاليف التي تترتب عن التحصيل النقدي لها ونقل الأموال المحصلة من مصرف أو فرع الى مصرف او فرع آخر، حيث تنتقل بموجبها مبالغ الصكوك (المدفوعات) حسابياً بين المصارف وفروعها دون الحاجة الى مراجعة زبائنهم لأستلام مبالغ الصكوك المسحوبة لصالحهم، مما يجنبهم التعرض لمخاطر القتل والاختطاف والسرقة واستلام أوراق نقدية مزورة وناقصة عددياً فضلاً عن تجنب الفساد المالي (Wongchan,2014:1)، اما فيما يتعلق بأهمية المقاصة الالكترونية، فلتجنب مراجعة موظفي او مندوبي كل مصرف او فرع الى المصارف او الفروع الأخرى لتحصيل المبالغ المستحقة لزبائنهم (حقوق زبائنهم) نشأت فكرة المقاصة الالكترونية لتصبح عملية تحويل الاموال (المدفوعات) الكترونياً بين مديونية ودائنية كل مصرف أو فروعه تجاه المصارف أو الفروع الأخرى، أو بمعنى آخر يتم بموجبها دفع مبالغ الصكوك وتحصيلها الكترونياً (Ryan,2018:128).

2-2 شروط استعمال مقاصة الصكوك الالكترونية Conditions for Using an Automated Clearing House:

بموجب هذه العملية يقيد أو يسجل المصرف مبلغاً معيناً في الجانب المدين من الحساب الجاري للزبون الآمر بالدفع أو بالنقل بناءً على الصك الذي حرره (أمر كتابي منه) وفي الجانب الدائن من الحساب الجاري للزبون المستفيد، وعليه فأن الشروط الواجب توفرها لأتمام عملية النقل او التحويل الإلكتروني للأموال بواسطة نظام المقاصة الالكترونية هي كما يأتي:

1- وجود حسابين جاريين لدى مصرف واحد أو مصرفين:- يُشترط وجود حسابين جاريين سواء كانا في مصرف واحد أو في مصرفين مختلفين بحسب المادة (258) من قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة (1984)، وقد يعود هذان الحسابين الجاريين لشخص واحد او لشخصين مختلفين بحيث يكون للمستفيد حساب في مصرف والمسحوب عليه حساب في المصرف نفسه أو في مصرف آخر.

2- وجود رصيد كافٍ في حساب الآمر بالدفع:- من الضروري توافر رصيد كافٍ في الحساب الجاري الآمر بالدفع الذي أصدر الصك لتنفيذ عملية المقاصة الالكترونية، حيث أن الرصيد الكافي له أهمية كبيرة في عمليات التحصيل والتسوية لمبالغ الصكوك، وذلك

لأن اصدار صك بدون رصيد يعرض الزبون الآمر بالدفع الى مساءلة قانونية بحسب المادة (459) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة (1969) وتنص المادة كما يأتي:

- يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة ألف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين من أعطى بسوء نية صكاً (شيكاً) وهو يعلم بأنهُ ليس له مقابل وفاء كافٍ قائم وقابل للتصرف فيه أو استرد بعد اعطائه اياه كل المقابل او بعضه بحيث لا يفي الباقي بقيمته أو أمر المسحوب عليه بعدم الدفع أو كان قد تعهد تحريره او توقيعه بصورة تمنع من صرافه.
- ويعاقب بالعقوبة ذاتها من ظهر لغيره صكاً (شيكاً) أو سلمه صكاً مستحق الدفع لحامله وهو يعلم انه ليس له مقابل يفي بكل مبلغه.

3- وجود أجهزة وأدوات الالكترونية: - تم تسمية هذا النوع من المقاصة بأسم المقاصة الالكترونية لأنه يتم تنفيذها بأجهزة وأدوات الكترونية تمكن المصارف والفروع التابعة لها من تبادل المعلومات بما في ذلك صور الصكوك وبياناتها بطريقة آمنة من خلال غرفة المقاصة الالكترونية (ACH) في البنك المركزي وتحديد صافي النتيجة النهائية للأرصدة من العمليات في وقت محدد (Radhi& Al Taee,2021: 4)، وتتمثل هذه الأجهزة والادوات الالكترونية بـ (شبكة الانترنيت والصكوك الالكترونية الممغنطة التي تحتوي على الحبر المغناطيسي (MICR) وجهاز قارئ الصكوك الممغنطة وجهاز التخويل الالكتروني وجهاز الحاسوب).

2-3 مخاطر نظام المقاصة الالكترونية (Automated Clearing House Risks):- يواجه نظام المقاصة الالكترونية شأنه في ذلك شأن معظم الأنظمة الالكترونية الحديثة العديد من المخاطر من جراء تطبيقه، وفيما يأتي المخاطر الناجمة عن تطبيق هذا النظام:

1- المخاطر التشغيلية (Operational Risks): تعرف المخاطر التشغيلية لنظام المقاصة الالكترونية (ACH) بأنها المخاطر الناجمة عن مشاكل نتيجة خلل في البنى التحتية للشبكات الاتصال (الانترنيت) او اخطاء بشرية (سوء الاداء الوظيفي) وعدم قدرة النظام على تنفيذ المعاملات المالية أو نتيجة التطبيق الخاطئ لنظم تكنولوجيا المعلومات والتي يمكن أن تسبب خسائر معينة في العمليات الالكترونية مثل الخسائر المالية (Siddiqi et al.,2023:211)، وذلك بسبب عدم القدرة على الرقابة الجيدة لشبكات الاتصال (الانترنيت) التي يتم من خلالها تقديم الخدمات الإلكترونية، إذ يحتاج الاعتماد على التكنولوجيا والانظمة الإلكترونية إلى نظام المصرفي آمن، ويجب على القائمين عن تنظيم الخدمات المصرفية الإلكترونية والإشراف عليها التأكد من الممارسة السليمة لضمان سرية البيانات والمعلومات للزبائن، فضلاً عن نزاهة الانظمة، وينبغي أن تجري بأستمرار اختبار لممارسة الأمن ومراقبته (البياتي،2020: 53).

2- مخاطر السيولة (Liquidity Risks): تعرف مخاطر السيولة بأنها عدم إمكانية المصارف على تنفيذ أوامر الدفع على الرغم من أنها تكون في حالة مالية جيدة، ولكنها غير قادرة على دفع التزامات للمقاصة لأسباب خارجة عن ارادتها، قد تكون عدم توفر الرصيد الكافي في الحساب الجاري للزبون أو الجهة المصدرة للصك أو استلام اشعار بتوقف دفع مبلغ الصك أو في حالات معينة يكون رصيد الزبون او الجهة المصدرة للصك مجمد لأسباب خاصة (Al-Rubaye,2020:336)، وهذه المخاطر لها تأثير كبير نشاط الدفع الالكتروني بسبب عدم قدرتها على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، وعلى الرغم من تنوع اسباب عدم تنفيذ أوامر الدفع ولكن عدم توافر السيولة او الرصيد الكافي في الحساب الجاري للزبون المسحوب عليه الصك في وقت التسوية تكون في غاية الأهمية (الشمري،2019: 32).

3-مخاطر السمعة (Reputational Risks):- تعرف مخاطر السمعة بأنها المخاطر الناجمة عن تكوين رأي سلبي عام حول المصرف مما يؤدي الى فقدان الثقة بين الزبائن والمصرف نتيجة عدم قدرته على تقديم الخدمات الالكترونية عبر شبكات الاتصال (الانترنيت) على وفق المعايير المعتمدة في أنظمة الدفع الالكتروني والتي تتضمن الدقة والسرية والسلامة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لأحتياجات ومتطلبات الزبائن (AL-mamoorey& Al-Rubaye,2020:53)، حيث تلحق تلك المخاطر ضرراً كبيراً بالمصرف نظراً لأن طبيعة العمل المصرفي تتطلب الحصول على ثقة الزبائن وتنميتها، فضلاً عن الحفاظ على حركة تداول الصكوك

وتحصيل مبالغها وتسويتها عن طريق نظام المقاصة الالكترونية (ACH)، ومن ثم فأن تلك المخاطر أحد مسبباتها ناجم عن الفشل في التشغيل السليم للأنظمة الالكترونية المصرفية، وعدم قدرة المصرف على ادارتها بكفاءة وفاعلية، حيث تعد السمعة عاملاً مهماً لأي مصرف وان طبيعة العمليات والخدمات المصرفية تستند الى السمعة الحسنة لزبائنه (محمد ومليكة،2019: 240-241).

4-المخاطر القانونية (Legal Risks): تعرف المخاطر القانونية بأنها المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالتشريعات القانونية والأنظمة والتعليمات الادارية التي تحكم وتنظم العمليات المصرفية الإلكترونية أو تقع نتيجة عدم تحديد الفهم الواضح للحقوق والالتزامات القانونية (Radovanović,2019: 5) والتي تعد من المتطلبات المهمة لنظام المقاصة الالكترونية (ACH)، وتنجم تلك المخاطر عن عدم توافر السرية المطلوبة لمعاملات الزبائن او نتيجة للاستعمال غير القانوني للبيانات والمعلومات في النظام، كما يعزز من تلك المخاطر القصور في التشريعات المصرفية التي تتعلق بالتعاقدات والعمليات المصرفية الالكترونية مع تزايد القدرة على حدوث عمليات الاحتيال المالي نتيجة غياب المعايير الفعالة التي يمكن الاعتماد عليها للتحقق والتأكد من هوية الزبائن المتعاملين عبر شبكات الاتصال (الانترنيت) (مجيد، 2019: 2).

5-مخاطر الامن والحماية (Security and Protection Risks): تعرف مخاطر الامن والحماية بأنها المخاطر الناجمة عن عدم توافر التأمين الكافي للنظام مما يؤدي الى اختراقه أو نتيجة عدم توافر الحماية اللازمة للبيانات والمعلومات والحفاظ عليها بصورة سليمة، فضلاً عن السماح للموظفين غير المصرح لهم من الوصول الى تلك البيانات والمعلومات في النظام والتي من المفترض ان تكون حصراً للموظفين المصرح لهم وذو كفاءة عالية في تشغيل نظام المقاصة الالكترونية (مكي ومسجت،2017: 9).

1-4 دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظام المقاصة الإلكترونية: تعد أنظمة الدفع الالكتروني احدى الركائز الأساسية للاستقرار النقدي، وتعمل على تحفيز الأداء الاقتصادي للبلد، وتستعملها المصارف لتسديد مدفوعاتها بشكل آمن وفعال، ولذا يجب أن يكون أمنها وكفاءتها من أهداف الاساسية للمصارف (Rubio et al.,2021:1)، حيث ان استعمال نظام المقاصة الالكترونية **(ACH)** في تنفيذ عمليات تحصيل مبالغ الصكوك وتسويتها بين المصارف أو فروعها ينطوي على اشكال متعددة من المخاطر، وقد تكون هذه المخاطر من عمل المكونات المادية لأجهزة الحاسوب (Computer) أو برمجيات النظام أو شبكات الاتصال (الانترنيت) أو مشاكل في قواعد البيانات، فضلاً عن سوء الأداء الوظيفي للموظفين العاملين عليه (Mishchenko et al.,2022:142)، ونظراً لتنوع المخاطر التي يتعرض لها نظام المقاصة الالكترونية واسبابها في تنفيذ خدماته ونشاطاته المصرفية، فإنه من الصعب على الإدارة التغلب على تلك المخاطر، ولذا تحتاج أدارات المصارف إلى وجود جهة داخلية مستقلة تقوم بتقييم كفاءة وفاعلية اجراءات السيطرة على هذه المخاطر، ويعد التدقيق الداخلي الجهة السائدة لإدارة المصرف ويتمثل دوره في إدارة المخاطر القيام بعملية تحديد وتقييم المخاطر التي يتعرض لها نظام المقاصة الالكترونية **(ACH)** وتقديم الإجراءات والتوصيات اللازمة للحد منها او تقليلها إلى الحدود المقبولة (هاشم وبدران،2019: 78). حيث يقوم التدقيق الداخلي بحسب المعيار (2120) بتحديد المخاطر وجمع المعلومات وتحديد الانشطة المتعلقة بها بهدف تقييمها والتي تعد من الخطوات الأولى التي يتبعها التدقيق الداخلي في التعامل مع المخاطر للتعرف على الثغرات ونقاط الضعف الموجودة في النظام والتي يكون لها تأثير سلبي على كفاءة أدائه وجودة خدماته وتحقيق أهدافه، ومن ثم اتخاذ الاجراء المناسب للقضاء عليها او لتخفيضها الى المستوى المقبول او الذي يمكن السيطرة عليها بهدف زيادة كفاءة وفاعلية نظام المقاصة الالكترونية **(ACH)**، ومن ثم فأن المتطلبات التي يوفرها المعيار (2120) لها دوراً مهماً في مساعدة المدققين الداخليين والإدارة العليا للمصارف في تقييم مخاطر النظام بأستعمال أحدث الوسائل التقنية لتحليل وتقييم المخاطر الالكترونية، وتقديم وصف شامل لأمن النظام للإدارة، وذلك لفهم مخاطر النظام وتحسينه بشكل أفضل (Liu,2022:1)، فضلاً عن قياس العلاقة بين الدرجة المعيارية لأحتمالية وقوع المخاطر والدرجة المعيارية للأثر المتوقع لها، وترتيبها وتحليلها بحسب الأولويات لتحديد مستوى خطورتها واحتمالية حدوثها، وتصنف هذه المخاطر إلى ثلاثة مستويات (عالية

ومتوسطة ومنخفضة)، ويقيم نشاط التدقيق الداخلي على وفق المعيار (2120) المخاطر المتعلقة بالعمليات والنشاطات التشغيلية لنظام المقاصة الالكترونية (**ACH**) من خلال الآتي:

1-مصداقية وموثوقية بيانات الصكوك المدخلة لنظام المقاصة الالكترونية (**ACH**).

2-الكفاءة والفاعلية للخدمات المقدمة والبرامج التشغيلية المستعملة.

3-مدى توافر الحماية والتأمين الكافي لمكونات النظام.

4-مدى الالتزام الموظفين العاملين على نظام المقاصة الالكترونية (**ACH**) بالتشريعات القانونية والأنظمة والتعليمات الادارية للمصرف.

وقبل عملية تقييم المخاطر يحدد المعيار (2120) انه يجب على نشاط التدقيق الداخلي الأخذ بالحسبان البنى التحتية لأجزاء ومكونات نظام المقاصة الالكترونية (**ACH**) ونشاطاته العملية ومدى التطورات والتحديثات التي حصلت عليه، فضلاً عن التغييرات الحديثة التي تطرأ عليه مثل (الإجراءات التنظيمية الحديثة والكوادر الادارية والوظيفية الجديدة وعمليات وخدمات حديثة التي يمكن أن يقدمها النظام) وربما ينتج عن ذلك مخاطر جديدة، ويجب أن يحل نشاط التدقيق الداخلي محل عملية التدقيق والتخطيط ومسائل أخرى ذات العلاقة بنظام المقاصة الالكترونية (**ACH**)، وبعد قيام التدقيق الداخلي بأختبار كفاية اجراءات نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بنظام المقاصة الإلكترونية (**ACH**) وتحديد وتقييم المخاطر له والتعرف على الآثار السلبية لها، يقوم المدقق الداخلي بتقديم تقارير مفصله عن تلك المخاطر إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وتتضمن هذه التقارير الإبلاغ عن المخاطر واقتراح الاجراءات الوقائية المناسبة والتوصيات اللازمة للسيطرة على تلك المخاطر وتقليل انعكاس آثارها السلبية على نتائج المصرف وأهدافه، ويراجع بعدها نشاط التدقيق الداخلي مدى ملائمة تقارير الإدارة ومجلس الإدارة والمدة الزمنية حول نتائج ادارة المخاطر، ويتابع السياسات والاجراءات التي خصصها مجلس الإدارة فيما إذا كان يعمل من اجل ضمان الاستجابة الملائمة للمخاطر. كما يسمح لمدير التدقيق والمدققين الداخليين من خلال تنفيذ المعيار(2120) ومن خلال المحادثات والمناقشات التي تجري مع الإدارة ومجلس الإدارة بتقديم توصيات مناسبة حول الاستجابة للمخاطر مثل (القبول أو الرضا بمستوى معين، النقل، التقليل)، وللمدقق الداخلي دور استشاري مهم من خلال تقديم النصائح والارشادات للإدارة حول الأساليب المناسبة لمعالجة المخاطر مقارنتاً مع تكلفة خيار الأسلوب المتبع معها، ويقوم المدقق الداخلي بأختبار فاعلية عملية الاستجابة للمخاطر أيضاً من خلال اختبار فاعلية نظام الرقابة الداخلية والمراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف المصرف (خلاف،2014: 66).

المبحث الثالث – الجانب العلمي

تحليل نتائج الاستبانة واختبار فرضيات البحث

(Analyze Questionnaire Results and Test Research Hypotheses)

فحص واختبار أداة قياس البحث (تحليل البيانات واختبار جودة مقياس البحث): يتضمن هذا الموضوع فحص واختبار جودة البيانات ومدى ملائمتها لأجراء التحليلات الاحصائية من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات واختبار أداة قياس البحث من خلال اختبار التناسق بين مكونات المقياس عن طريق معامل (كرونباخ ألفا-Cronbach Alpha)، والتحليل الوصفي للبيانات، واختبار فرضيات البحث للارتباط والتأثير البسيط والمتعدد.

أولا- ترميز مقاييس البحث:- تم ترميز مقياس البحث، كما موضح في الجدول بطريقة احصائية تتسم بالوضوح للتحقق من مستوى توافر المتغيرات قيد البحث والتي تتمثل بـ (التدقيق الداخلي- X) كمتغير مستقل، ومتغير (نظام المقاصة الالكترونية ACH- Z) كمتغير تابع.

الجدول (1) ترميز مقياس البحث

المتغير	الرمز	عدد الفقرات
التدقيق الداخلي	X	15
نظام المقاصة الالكترونية (ACH)	Z	15

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي.

ثانيا- استجابة العينة:- يتكون مجتمع البحث من حملة الشهادات الآتية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه)، في المصارف التجارية العراقية الاهلية الخاصة والتي يبلغ عددها **(6)** مصارف، وتم تحديد حجم العينة من هذا المجتمع بحسب أنموذج (دي موركان-**D.Morgan**) العالمي، اذ تم توزيع **(123)** استمارة استبانة واستبعاد **(8)** استمارة استبانة لعدم كفاءتها للتحليل الاحصائي، وبذلك أصبح عدد الاستمارات الاستبانة الصالحة والتي خضعت للتحليل الاحصائي **(115)** استبانة أي بنسبة **(94%)**، من مجموع الاستمارات الموزعة، وهي نسبة تعد مقبولة لإجراء التحليل الاحصائي، وكما مبين في الجدول الاتي:

(TABLE FOR DETERMINING SAMPLE SIZE FROM A GIVEN POPULATION)

جدول (2) تحديد عينة البحث

N	S	N	S	N	S	N	S	N	S
10	10	100	80	280	162	800	260	2800	338
15	14	110	86	290	165	850	265	3000	341
20	19	120	92	300	169	900	269	3500	246
25	24	130	97	320	175	950	274	4000	351
30	28	140	103	340	181	1000	278	4500	351
35	32	150	108	360	186	1100	285	5000	357
40	36	160	113	380	181	1200	291	6000	361
45	40	180	118	400	196	1300	297	7000	364
50	44	190	123	420	201	1400	302	8000	367
55	48	200	127	440	205	1500	306	9000	368
60	52	210	132	460	210	1600	310	10000	370
65	56	220	136	480	214	1700	313	15000	375
70	59	230	140	500	217	1800	317	20000	377
75	63	240	144	550	225	1900	320	30000	379
80	66	250	148	600	234	2000	322	40000	380
85	70	260	152	650	242	2200	327	50000	381
90	73	270	155	700	248	2400	331	75000	382
95	76	270	159	750	256	2600	335	100000	384

" N " is population size Note
" s " is sample size

جدول (3) عدد الاستمارات الموزعة

المصارف	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	النسبة المئوية
5	123	115	% 94

المصدر: من اعداد الباحثان.

ثالثا- التوزيع الطبيعي:- لأغراض التحقق من موضوعية نتائج البحث فقد تم اجراء اختبار (**One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**) وذلك للتحقق من خلو بيانات البحث من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات البحث، إذ يشترط هذا الاختبار توافر التوزيع الطبيعي في البيانات وبعكس ذلك ينشأ ارتباط مزيف بين متغيرات البحث المستقلة والتابعة، ومن ثم يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل البحث او التنبؤ بها، وبمعنى آخر فأن التوزيع الخاص بمتوسط العينات الممكن الحصول عليها من اي مجتمع من المجتمعات بطريقة تكافؤ الفرص يقترب من التوزيع الطبيعي، والتوزيع الطبيعي هو اكثر التوزيعات

الاحتمالية اهمية واستعمالاً في مختلف المجالات الاقتصادية والادارية والصحية والتربوية وغيرها، وبالنظر الى الجداول، والاشكال ادناه، فأنه يتبين ان توزيع المتغيرات جميعها كانت طبيعية، حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات اكبر من (0.05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه البحث. ولقد تم توزيع بيانات المتغيرات توزيعاً طبيعياً، فاذا كانت معنوية البيانات أكبر من (5%) فهذا يعني ان التوزيع طبيعي وإذا كانت أقل من (5%) فهذا يعني التوزيع غير طبيعي. ولاختبار بيانات المتغيرات فيما إذا كانت تخضع للتوزيع الطبيعي، تم استعمال اختبار (كولمجوروف – سمرنوف (Kolmogorov– Smirnov Test (K – S وبينت النتائج اختباره كما يأتي: ظهرت نتائج اختبار النماذج قيمة احصائية لكل من (التدقيق الداخلي، نظام المقاصة الالكترونية ACH)، (0.128، 0.121) على التوالي وبمعنوية (0.000،0.000)، وهي أكبر من (5%)، وهذا يعني ان بيانات المتغيرات تخضع للتوزيع الطبيعي، كما موضح في الجدول والاشكال الآتي:

جدول (4) نتائج اختبار(One–Sample Kolmogorov–Smirnov Test)

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test			
		X- التدقيق الداخلي	Z-(ACH)نظام المقاصة الالكترونية
N		115	115
[b,]Normal Parameters[a]	Mean	4.0701	4.0539
	Std. Deviation	.37127	.38163
Most Extreme Differences	Absolute	.128	.121
	Positive	.128	.121
	Negative	-.069	-.070
Test Statistic		.128	.121
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000[c]	.000[c]

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

شكل (2) التدقيق الداخلي–X

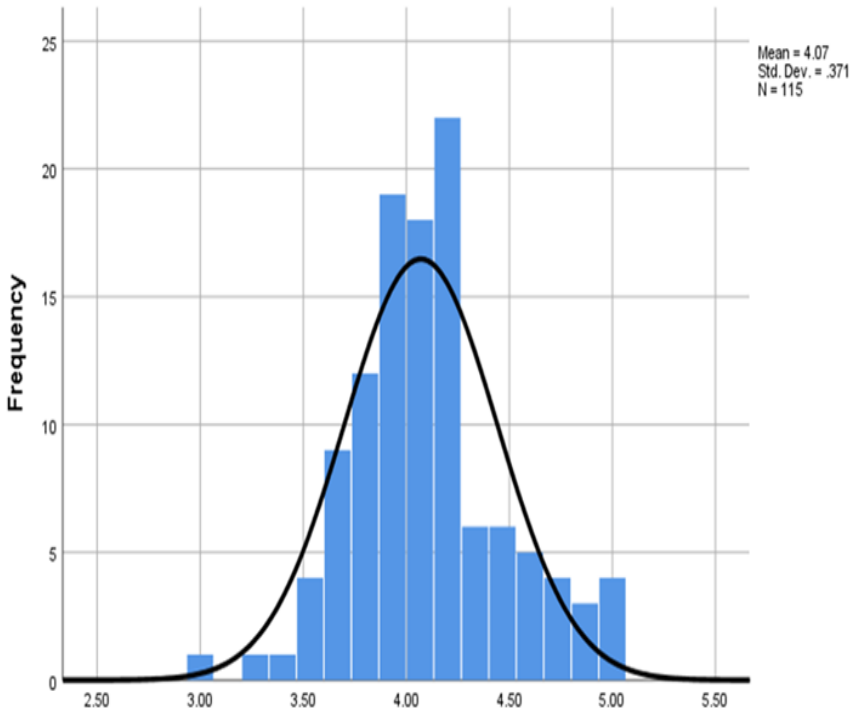

شكل (3) نظام المقاصة الالكترونية (ACH)–Z

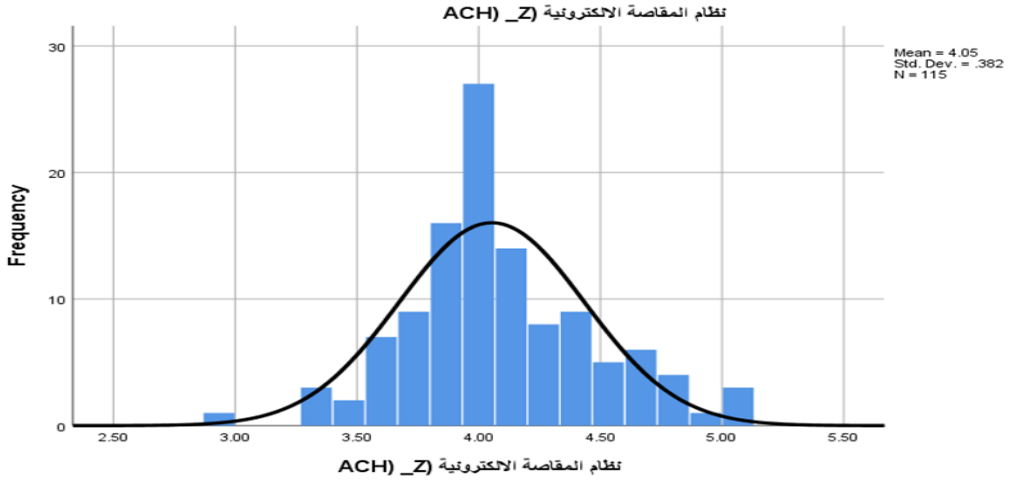

رابعاً– الثبات او الموثوقية:– للتحقق من ثبات أداة البحث جرى حساب معامل (كرونباخ ألفا–**Cronbach Alpha**) للتأكد من ثبات أداة القياس، لأن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها والتثبيت من صدقها، وذلك عائد لطبيعة معمل (كرونباخ ألفا) في قياسه للاتساق الداخلي لفقرات القياس، وهذا يعني قوة الارتباط والتماسك بين فقرات القياس، فضلاً عن ذلك فأن معمل (**Alpha**) يعطي بتقدير جيد للثبات، وللتحقق من ثبات أداة البحث بهذه الطريقة، طبقت معادلة (كرونباخ ألفا) على درجات أفراد عينة الثبات، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة (ألفا)، لكن من الناحية التطبيقية يعد (**Alpha**) أكبر أو يساوي (0.60) مقبول في البحوث المتعلقة بالعلوم الإدارية والإنسانية، ويوضح الجدول نتائج الاختبار.

جدول (5) " مؤشرات نتائج التناسق بين مكونات للمقاييس احصائيات الموثوقية " Reliability Statistics

متغيرات البحث	معامل ألفا كرونباخ	القرار
التدقيق الداخلي	0.790	ثبات جيد
نظام المقاصة الالكترونية (ACH)	0.752	ثبات جيد
أجمالي الثبات	0.893	ثبات جيد

المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (**SPSS V.25**)

يتضح من الجدول بأن معامل الثبات لمتغيرات أداة البحث كافة بلغ (0.893)، فعلى مستوى متغير التدقيق الداخلي بلغت (0.790)، وعلى مستوى متغير نظام المقاصة الالكترونية (ACH) (0.752)، وهذا يعني أن قيم (كرونباخ ألفا) تشير الى وجود علاقة اتساق وترابط عالي بين فقرات مقياس المجال الفرعي الواحد وفقرات المجال الرئيس وكذلك لأداة البحث ككل، اذ ان النسب تزيد عن النسبة المقبولة احصائياً والبالغة (60%)، وبعبارة أخرى الدلالة على إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تترتب عند تطبيق الاستبانة.

التحليل الوصفي لبيانات المصارف محل البحث: – يتضمن هذا المبحث تحليل استجابات أفراد العينة حول المتغيرات الرئيسة وفقراتها وتفسيرها من خلال عرض (الاوساط الحسابية، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الاهمية النسبية، التكرارات والنسب المئوية) اذ اعتمد الباحث مستويات المقارنة للفئات على رأي الذي أشار الى أنه في حالة اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (اتفق بشدة – لا اتفق بشدة) فأن هناك خمس فئات تنتمي لها المتوسطات الحسابية، وتحديد الفئة من خلال إيجاد طول المدى (5–1 = 4)،

ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (5) (5/4=0.80)، وبعد ذلك يضاف الى الحد الأدنى للمقياس (1) أو يطرح من الحد الأعلى للمقياس (5) ، وتكون الفئات في الجدول كما يأتي:

جدول (6) وزن مقياس (ليكرت الخماسي Likert Scale) المعتمد في البحث

طول الفئة	درجة الموافقة
1 – 1.79	لا اتفق بشدة
1.8 – 2.59	لا اتفق
2.6 – 3.39	محايد
3.4 – 4.19	اتفق
4.2 – 5	أتفق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثان

اولاً– متغير التدقيق الداخلي –X: يتكون هذا المتغير في الاستبانة من خمسة عشر (15) فقرة حيث تم تناولها في التسلسلات (1–15) لقياس (**التدقيق الداخلي**)، ونلاحظ من النتائج الظاهرة في الجدول الاتي أن الوسط الحسابي العام للمتغير بلغ (4.07) بين الوزن الافتراضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (81.40) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمتغير ككل، اذ بلغت (0.37) و(9.12) على التوالي، تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث، وهذه النتيجة تؤكد على اهمية (التدقيق الداخلي) في عمل المصارف محل البحث.

جدول (7) المؤشرات الاحصائية لمتغير التدقيق الداخلي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
15-1	التدقيق الداخلي	4.07	0.37	9.12	81.40

شكل (4) المؤشرات الاحصائية لمتغير التدقيق الداخلي

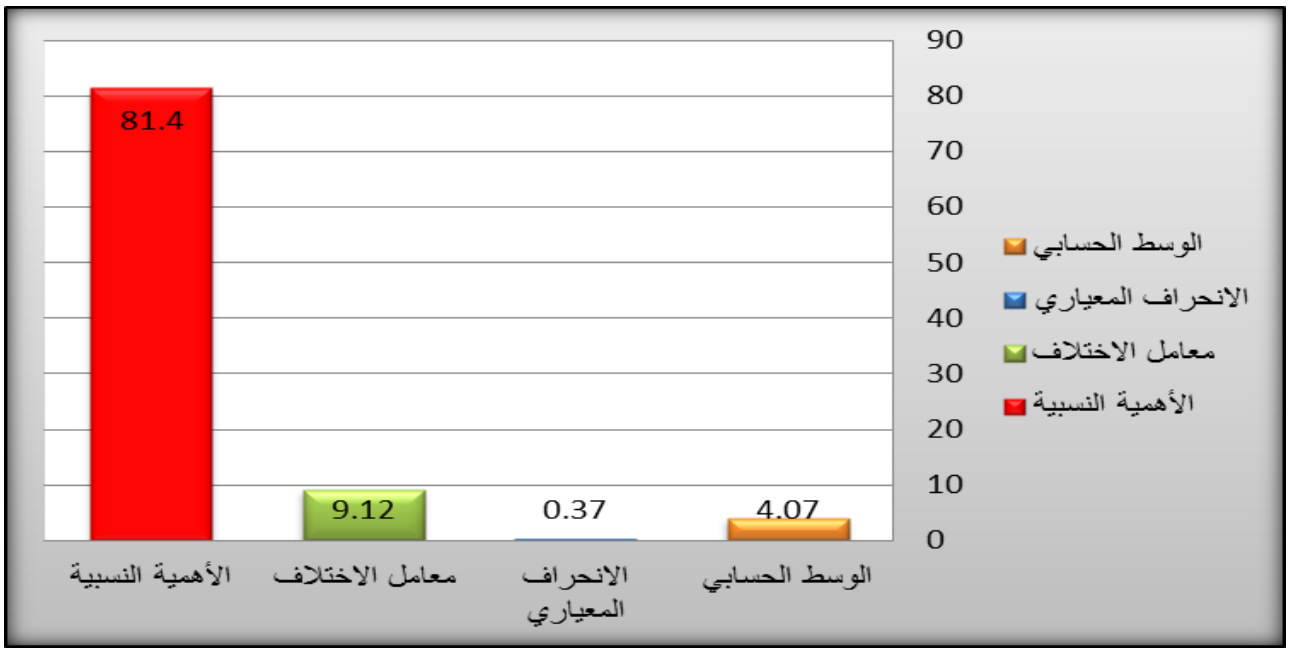

أما على مستوى فقرات المتغير الفرعية فهي تختلف في ترتيب اهميتها، وكما يأتي:

1- جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص (يعد نشاط التدقيق الداخلي من اهم الركائز الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية داخل المصرف)، بوسط حسابي (4.33) بين الوزن الفرضي (4.2–5)، واهمية نسبية (86.61) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.67) و(15.51) على التوالي، تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (50) وبنسبة مئوية (43.48%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه النتائج تؤكد على انه يعد نشاط التدقيق الداخلي من اهم الركائز الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية داخل المصرف.

2- جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص (**يعد التدقيق الداخلي نشاط تقويمي مستقل يهدف الى حماية المصرف وفحص وتقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية**)، بوسط حسابي (4.40) بين الوزن الفرضي (4.2–5)، واهمية نسبية (88.00) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.67) و(15.29) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (57) وبنسبة مئوية (49.57%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه النتائج تؤكد على انه يعد التدقيق الداخلي نشاط تقويمي مستقل يهدف الى حماية المصرف وفحص وتقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

3- جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص (**يساعد التدقيق الداخلي إدارة المصارف على تحقيق أهدافها من خلال تطبيق منهج منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة**)، بوسط حسابي (4.36) بين الوزن الفرضي (4.2–5)، واهمية نسبية (87.13) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.66) و(15.26) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (52) وبنسبة مئوية (45.22%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه النتائج تؤكد على انه يساعد التدقيق الداخلي إدارة المصارف على تحقيق أهدافها من خلال تطبيق منهج منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

4- جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص (**يتحقق التدقيق الداخلي من الالتزام بالتشريعات القانونية والسياسات والخطط الموضوعة من قبل إدارة المصارف**)، بوسط حسابي (4.30) بين الوزن الفرضي (4.2–5)، واهمية نسبية (85.91) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.61) و(14.12) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (43) وبنسبة مئوية (37.39%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه النتائج تؤكد على انه يتحقق التدقيق الداخلي من الالتزام بالتشريعات القانونية والسياسات والخطط الموضوعة من قبل إدارة المصارف.

5- جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص (**يهدف التدقيق الداخلي الى التحقق من سلامة وأمن البيانات والمعلومات والأنظمة الالكترونية ودقة مدخلات ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية**)، بوسط حسابي (4.31) بين الوزن الفرضي (4.2–5) ، واهمية نسبية (86.26) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.67) و(15.47) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (49) وبنسبة مئوية (42.61%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه النتائج تؤكد على انه يهدف التدقيق الداخلي الى التحقق من سلامة وأمن البيانات والمعلومات والأنظمة الالكترونية ودقة مدخلات ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

6- جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص (**ينبغي على المدققين الداخليين الالتزام بالمعايير الصادرة من معهد المدققين الداخليين "IIA**")، بوسط حسابي (3.69) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (73.74) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه

النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (1.03) و(27.91) على التوالي، التي تشير الى التشتت المرتفع الاكبر من واحد صحيح أي هناك اختلاف في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (42) وبنسبة مئوية (36.52%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه ينبغي على المدققين الداخليين الالتزام بالمعايير الصادرة من معهد المدققين الداخليين (IIA).

7- جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص **(تحدد معايير التدقيق الداخلي "IIA" القواعد العامة الواجب تنفيذها والتي يتم الاعتماد عليها عند تقييم اعمال التدقيق الداخلي)**، بوسط حسابي (4.06) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (81.22) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.79) و(19.38) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (53) وبنسبة مئوية (46.09%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه تحدد معايير التدقيق الداخلي (IIA) القواعد العامة الواجب تنفيذها والتي يتم الاعتماد عليها عند تقييم اعمال التدقيق الداخلي.

8- جاءت الفقرة رقم (8) والتي تنص **(تؤثر الاختلافات في البيئة الثقافية والقانونية والاهداف واحجام الهيكلية للمصارف على ممارسة وظيفة التدقيق الداخلي)**، بوسط حسابي (3.86) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (77.22) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.89) و(22.98) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (58) وبنسبة مئوية (50.43%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه تؤثر الاختلافات في البيئة الثقافية والقانونية والاهداف واحجام الهيكلية للمصارف على ممارسة وظيفة التدقيق الداخلي.

9- جاءت الفقرة رقم (9) والتي تنص **(يعد الدعم والاشراف على عمليات إدارة المخاطر من أنشطة التدقيق الداخلي أمر ضروري لضمان السلامة والدقة والاتساق)**، بوسط حسابي (3.83) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (76.70) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.74) و(19.21) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (62) وبنسبة مئوية (53.91%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه يعد الدعم والاشراف على عمليات إدارة المخاطر من أنشطة التدقيق الداخلي أمر ضروري لضمان السلامة والدقة والاتساق.

10- جاءت الفقرة رقم (10) والتي تنص **(يحدد معيار التدقيق الداخلي 2120 الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي، ويعد بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في المصرف)**، بوسط حسابي (3.80) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (76.00) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.73) و(19.16) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (56) وبنسبة مئوية (48.70%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه يحدد معيار التدقيق الداخلي (2120) الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي ويعد بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في المصرف.

11- جاءت الفقرة رقم (11) والتي تنص **(يقوم المدقق الداخلي على وفق المعيار 2120 بتقييم المخاطر التي يواجهها** المصرف ومراقبتها وتقديم التوصيات اللازمة للحد منها)، بوسط حسابي (4.25) بين الوزن الفرضي (4.2–5)، واهمية نسبية (85.04) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.67) و(15.84) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (44) وبنسبة مئوية (38.26%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه

النتائج تؤكد على انه يقوم المدقق الداخلي على وفق المعيار (2120) بتقييم ومراقبة المخاطر التي يواجهها المصرف وتقديم التوصيات اللازمة للحد منها.

12- جاءت الفقرة رقم (12) والتي تنص **(يوفر المعيار 2120 المتطلبات الخاصة والمتعلقة بإدارة المخاطر، ويقدم إرشادات للمدققين الداخلين حول كيفية المساهمة في تحسين إدارة المخاطر)**، بوسط حسابي (4.17) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (83.30) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.69) و(16.50) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (61) وبنسبة مئوية (53.04%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه يوفر المعيار (2120) المتطلبات الخاصة والمتعلقة بإدارة المخاطر ويقدم إرشادات للمدققين الداخلين حول كيفية المساهمة في تحسين إدارة المخاطر.

13- جاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص **(يظهر مدير التدقيق والمدققين الداخليين من خلال تنفيذ المعيار2120، ومن خلال المناقشات التي تجرى مع المدير التنفيذي ومجلس الإدارة بتقديم توصيات مناسبة حول الاستجابة للمخاطر مثل "القبول أو الرضا بمستوى معين، النقل، التقليل، التجنب")**، بوسط حسابي (3.78) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (75.65) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.73) و(19.43) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (57) وبنسبة مئوية (49.57%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه يظهر مدير التدقيق والمدققين الداخليين من خلال تنفيذ المعيار2120 ومن خلال المناقشات التي تجرى مع المدير التنفيذي ومجلس الإدارة بتقديم توصيات مناسبة حول الاستجابة للمخاطر مثل (القبول أو الرضا بمستوى معين، النقل، التقليل، التجنب).

14- جاءت الفقرة رقم (14) والتي تنص **(يعطي معيار التدقيق الداخلي 2120 امكانية لمدير التدقيق الداخلي في مراجعة المدى الذي وصل اليه المصرف في ممارسات إدارة المخاطر، وتحديد نشاط تدقيق داخلي يمكن الاعتماد عليه في تقييم الإدارة للمخاطر)**، بوسط حسابي (3.85) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (77.04) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.72) و(18.59) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (57) وبنسبة مئوية (49.57%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه يعطي معيار التدقيق الداخلي (2120) امكانية لمدير التدقيق الداخلي في مراجعة المدى الذي وصل اليه المصرف في ممارسات إدارة المخاطر وتحديد نشاط تدقيق داخلي يمكن الاعتماد عليه في تقييم الإدارة للمخاطر.

15- جاءت الفقرة رقم (15) والتي تنص **(يقييم نشاط التدقيق الداخلي المعلومات التي تم التوصل اليها من خلال لقاءاتهم مع موظفي المصرف لتحديد أهدافها ومخاطرها المحددة، والتحقق منها وفهمها بشكل كافٍ على جميع مستويات المصرف)**، بوسط حسابي (4.06) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (81.22) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.68) و(16.72) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (68) وبنسبة مئوية (59.13%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه يقيم نشاط التدقيق الداخلي المعلومات التي تم التوصل اليها من خلال لقاءاتهم مع موظفي المصارف لتحديد أهدافها ومخاطرها المحددة والتحقق منها وفهمها بشكل كافٍ من قبل جميع اقسام المصارف.

جدول (8) المؤشرات الاحصائية لمتغير التدقيق الداخلي –X

ت	الفقرات	لا اتفق تماماً		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق تماماً		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
1	يعد نشاط التدقيق الداخلي من اهم الركائز الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية داخل المصرف.	0	0.00	1	0.87	10	8.70	54	46.96	50	43.48	4.33	0.67	15.51	86.61
2	يعد التدقيق الداخلي نشاط تقويمي مستقل يهدف الى حماية المصرف وفحص وتقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.	0	0.00	1	0.87	9	7.83	48	41.74	57	49.57	4.40	0.67	15.29	88.00
3	يساعد التدقيق الداخلي إدارة المصارف على تحقيق أهدافها من خلال تطبيق منهج منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.	0	0.00	1	0.87	9	7.83	53	46.09	52	45.22	4.36	0.66	15.26	87.13
4	يتحقق التدقيق الداخلي من الالتزام بالتشريعات القانونية والسياسات والخطط الموضوعة من قبل إدارة المصرف.	0	0.00	0	0.00	9	7.83	63	54.78	43	37.39	4.30	0.61	14.12	85.91
5	يهدف التدقيق الداخلي الى التحقق من سلامة وأمن البيانات والمعلومات والأنظمة الالكترونية ودقة مدخلات ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.	0	0.00	0	0.00	13	11.30	53	46.09	49	42.61	4.31	0.67	15.47	86.26
6	ينبغي على المدققين الداخليين الالتزام بالمعايير الصادرة من معهد المدققين الداخليين (IIA).	1	0.87	17	14.78	27	23.48	42	36.52	28	24.35	3.69	1.03	27.91	73.74
7	تحدد معايير التدقيق الداخلي (IIA) القواعد العامة الواجب تنفيذها والتي يتم الاعتماد عليها عند تقييم اعمال التدقيق الداخلي.	0	0.00	3	2.61	23	20.00	53	46.09	36	31.30	4.06	0.79	19.38	81.22
8	تؤثر الاختلافات في البيئة الثقافية والقانونية والاهداف واحجام الهيكلية للوحدات على ممارسة وظيفة التدقيق الداخلي.	1	0.87	9	7.83	21	18.26	58	50.43	26	22.61	3.86	0.89	22.98	77.22
9	يعد الدعم والاشراف على عمليات إدارة المخاطر من أنشطة التدقيق الداخلي أمر ضروري لضمان السلامة والدقة والاتساق.	0	0.00	4	3.48	30	26.09	62	53.91	19	16.52	3.83	0.74	19.21	76.70
10	يحدد معيار التدقيق الداخلي 2120 الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي، ويعد بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في المصرف.	0	0.00	2	1.74	38	33.04	56	48.70	19	16.52	3.80	0.73	19.16	76.00
11	يقوم المدقق الداخلي على وفق المعيار 2120 بتقييم المخاطر التي يواجهها المصرف ومراقبتها وتقديم التوصيات اللازمة للحد منها.	0	0.00	0	0.00	15	13.04	56	48.70	44	38.26	4.25	0.67	15.84	85.04
12	يوفر المعيار (2120) المتطلبات الخاصة والمتعلقة بأدارة المخاطر ويقدم إرشادات للمدققين الداخلين حول كيفية المساهمة في تحسين إدارة المخاطر.	0	0.00	1	0.87	16	13.91	61	53.04	37	32.17	4.17	0.69	16.50	83.30
13	يظهر مدير التدقيق والمدققين الداخليين من خلال تنفيذ المعيار (2120) ومن خلال المناقشات التي تجرى مع المدير التنفيذي ومجلس الإدارة بتقديم توصيات مناسبة حول الاستجابة للمخاطر مثل (القبول أو الرضا بمستوى معين، النقل، التقليل، التجنب).	0	0.00	3	2.61	37	32.17	57	49.57	18	15.65	3.78	0.73	19.43	75.65
14	يعطي معيار التدقيق الداخلي (2120) امكانية لمدير التدقيق الداخلي في مراجعة المدى الذي وصل اليه المصرف في ممارسات إدارة المخاطر وتحديد نشاط تدقيق داخلي يمكن الاعتماد عليه في تقييم الإدارة للمخاطر.	0	0.00	1	0.87	36	31.30	57	49.57	21	18.26	3.85	0.72	18.59	77.04
15	يقييم نشاط التدقيق الداخلي المعلومات التي تم التوصل اليها من خلال لقاءاتهم مع موظفي المصرف لتحديد أهدافها ومخاطرها المحددة، والتحقق منها وفهمها بشكل كافٍ على جميع مستويات المصرف.	0	0.00	2	1.74	17	14.78	68	59.13	28	24.35	4.06	0.68	16.72	81.22
	التدقيق الداخلي											**4.07**	**0.37**	**9.12**	**81.40**

المصدر : اعداد الباحثان

ثانياً– نظام المقاصة الالكترونية (ACH) Z–: يتكون هذا المتغير في الاستبانة من خمسة عشر (15) فقرة، حيث تم تناولها في التسلسلات (16–30) لقياس (نظام المقاصة الالكترونية **ACH**)، ونلاحظ من النتائج الظاهرة في الجدول الآتي أن الوسط الحسابي العام للمتغير بلغ (4.05)، بين الوزن الافتراضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (81.08)، عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمتغير ككل اذ بلغت (0.38) و(9.41) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث، وهذه النتيجة تؤكد على اهمية نظام المقاصة الالكترونية **(ACH)** في عمل المصارف محل البحث.

جدول (9) المؤشرات الاحصائية لمتغير نظام المقاصة الالكترونية (ACH)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
30-16	نظام المقاصة الالكترونية (ACH)	4.05	0.38	9.41	81.08

المصدر : اعداد الباحثان

شكل (5) المؤشرات الاحصائية لمتغير نظام المقاصة الالكترونية (ACH)

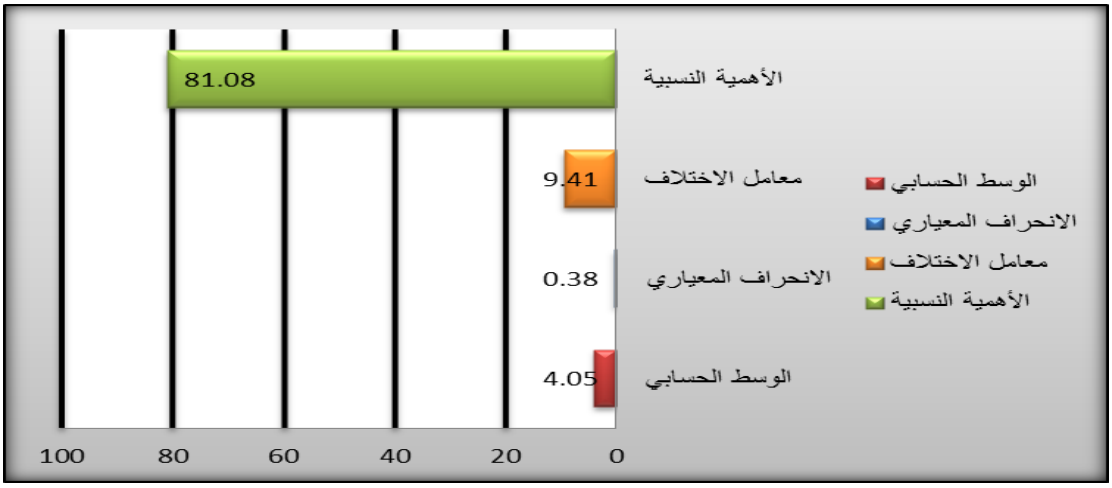

أما على مستوى فقرات المتغير الفرعية فهي تختلف في ترتيب اهميتها، وكما يأتي:

1– جاءت الفقرة رقم (16) والتي تنص **(تعد المقاصة الالكترونية تقنية حديثة ونقلة نوعية في ممارسة النشاط المصرفي)**، بوسط حسابي (4.48) بين الوزن الفرضي (4.2–5)، واهمية نسبية (89.57) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.61) و(13.67) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حول هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (61) وبنسبة مئوية (53.04%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة) ، وهذه النتائج تؤكد على انه تعد المقاصة الالكترونية تقنية حديثة ونقلة نوعية في ممارسة النشاط المصرفي.

2– جاءت الفقرة رقم (17) والتي تنص (يؤدي استعمال نظام المقاصة الالكترونية (ACH) إلى تحسين عمليات التقاص من خلال تقليص وقت وجهد وتكلفة إجراءات تحصيل مبالغ الصكوك واتمام عملية تحويلها)، بوسط حسابي (4.50) بين الوزن الفرضي (4.2–5)، واهمية نسبية (89.91) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.61) و(13.62) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (61) وبنسبة مئوية (53.04%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه النتائج تؤكد على انه يؤدي استعمال نظام المقاصة الالكترونية إلى تحسين عمليات التقاص من خلال تقليص وقت وجهد وتكلفة إجراءات تحصيل مبالغ الصكوك واتمام عملية تحويلها.

3- جاءت الفقرة رقم (18) والتي تنص (يؤدي استعمال نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) الى تقليل المخاطر الناجمة عن الصكوك المرتجعة والضياع والتلف)، بوسط حسابي (4.26) بين الوزن الفرضي (4.2–5)، واهمية نسبية (85.22) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.73) و(17.05) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (46) وبنسبة مئوية (40.00%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه النتائج تؤكد على انه يؤدي استعمال نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) الى تقليل المخاطر الناجمة عن الصكوك المرتجعة والضياع والتلف.

4- جاءت الفقرة رقم (19) والتي تنص (يؤدي استعمال نظام المقاصة الإلكترونية الى تقليل مخاطر الاحتيال والتزوير لأمتلاكه مواصفات أمنية يصعب التلاعب بها)، بوسط حسابي (3.89) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (77.74) عند مستوى تقييم جيدة، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.98) و(25.22) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (46) وبنسبة مئوية (40.00%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه يؤدي استعمال نظام المقاصة الإلكترونية الى تقليل مخاطر الاحتيال والتزوير لأمتلاكه مواصفات أمنية يصعب التلاعب بها.

5- جاءت الفقرة رقم (20) والتي تنص (يمتاز النظام بخاصيتي الدقة والأمان، حيث يوفر وسيلة آمنة وملائمة لأجراء عمليات تحصيل مبالغ الصكوك والتحويل المالي بين المصارف وفروعها)، بوسط حسابي (4.10) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19) ، واهمية نسبية (82.09) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.80) و(19.46) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (53) وبنسبة مئوية (46.09%)، التي تشير الى خيار (اتفق) ، وهذه النتائج تؤكد على انه يمتاز النظام بخاصيتي الدقة والأمان، حيث يوفر وسيلة آمنة وملائمة لأجراء عمليات تحصيل مبالغ الصكوك والتحويل المالي بين المصارف وفروعها.

6- جاءت الفقرة رقم (21) والتي تنص (يعد نظام المقاصة الالكترونية محركاً اساسياً لتسهيل التجارة الالكترونية التي يعتمد عليها نجاح الاعمال الالكترونية)، بوسط حسابي (4.14) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (82.78) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.70) و(16.90) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (63) وبنسبة مئوية (54.78%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه يعد نظام المقاصة الالكترونية محركاً اساسياً لتسهيل التجارة الالكترونية التي يعتمد عليها نجاح الاعمال الالكترونية.

7- جاءت الفقرة رقم (22) والتي تنص (نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) له دور مهم في زيادة حجم عمليات التحصيل والتحويل المنجزة التي يقوم بها المصرف لما يمتلكه من السرعة في عمليات التحويل)، بوسط حسابي (3.80) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (76.00) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (1.09) و(28.79) على التوالي، التي تشير الى التشتت المرتفع الاكبر من واحد صحيح أي هناك اختلاف في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (38) وبنسبة مئوية (33.04%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على أن نظام المقاصة الإلكترونية له دور مهم في زيادة حجم عمليات التحصيل والتحويل المنجزة التي يقوم بها المصرف لما يمتلكه من السرعة في عمليات التحويل.

8- جاءت الفقرة رقم (23) والتي تنص (يسهم نظام المقاصة الالكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية والارتقاء بها وتحقيق رضا الزبائن)، بوسط حسابي (4.43) بين الوزن الفرضي (4.2–5)، واهمية نسبية (88.52) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد

هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.58)، (13.07) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (54) وبنسبة مئوية (46.96%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه النتائج تؤكد على انه يسهم نظام المقاصة الالكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية والارتقاء بها وتحقيق رضا الزبائن.

9- جاءت الفقرة رقم (24) والتي تنص (تحتفظ المصارف بنسخ احتياطية (Back-Up) لمعاملات النظام، ولديها خطط للتعافي أو لتقليل من المخاطر الإلكترونية التي قد تتعرض لها)، بوسط حسابي (3.98) بين الوزن الفرضي (3.4-4.19)، واهمية نسبية (79.65) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.82) و(20.50) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (48) وبنسبة مئوية (41.74%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه تحتفظ المصارف بنسخ احتياطية (Back-Up) لمعاملات النظام ولديها خطط للتعافي أو لتقليل من المخاطر الإلكترونية التي قد تتعرض لها.

10- جاءت الفقرة رقم (25) والتي تنص (يستعمل جهاز التخويل الالكتروني (E-Token) كأداة تصريح لدخول المشغلين الى نظام المقاصة الإلكترونية (ACH)، ويعد وسيلة للحد من مخاطر اختراق النظام) بوسط حسابي (4.20) بين الوزن الفرضي (4.2-5)، واهمية نسبية (84.00) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.72) و(17.04) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (42) وبنسبة مئوية (36.52%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه النتائج تؤكد على انه يستعمل جهاز التخويل الالكتروني (E-Token) كأداة تصريح لدخول المشغلين الى نظام المقاصة الإلكترونية (ACH)، ويعد وسيلة للحد من مخاطر اختراق النظام.

11- جاءت الفقرة رقم (26) والتي تنص (لا تتوافر وسائل الأمن والحماية الكافية عند تشغيل نظام المقاصة الالكترونية كالتشفير والترميز واستعمال الجدار الناري وغيرها التي تمنع الاختراق من قبل الاشخاص غير المرخصين)، بوسط حسابي (2.87) بين الوزن الفرضي (2.6-3.39)، واهمية نسبية (57.39) عند مستوى تقييم متوسط، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (1.18) و(41.16) على التوالي، التي تشير الى التشتت العالي الاكبر من واحد صحيح أي هناك اختلاف وعدم تجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (26) وبنسبة مئوية (22.61%)، التي تشير الى خيار (متوسط)، وهذه النتائج تؤكد الى تتوافر وسائل الأمن والحماية الكافية عند تشغيل نظام المقاصة الالكترونية كالتشفير والترميز واستعمال الجدار الناري وغيرها التي تمنع الاختراق من قبل الاشخاص غير المرخصين.

12- جاءت الفقرة رقم (27) والتي تنص (يتعرض نظام المقاصة الإلكترونية الى المخاطر التشغيلية المتمثلة في مشكلات البرمجيات وخطوط الاتصال بين الأنظمة بسبب عدم القدرة على الرقابة الجيدة لشبكات الاتصال والتي يتم من خلالها تقديم الخدمات الالكترونية)، بوسط حسابي (3.85) بين الوزن الفرضي (3.4-4.19)، واهمية نسبية (77.04) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.83) و(21.54) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (71) وبنسبة مئوية (61.74%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه يتعرض نظام المقاصة الإلكترونية الى المخاطر التشغيلية المتمثلة في مشكلات البرمجيات وخطوط الاتصال بين الأنظمة بسبب عدم القدرة على الرقابة الجيدة لشبكات الاتصال والتي يتم من خلالها تقديم الخدمات الالكترونية.

13- جاءت الفقرة رقم (28) والتي تنص (تعد المخاطر التي تنشأ من جراء أخطاء المشغل أو إساءة الاستعمال من قبل المرخصين احدى مصادر مخاطر التشغيل الإلكترونية)، بوسط حسابي (4.20) بين الوزن الفرضي (4.2-5)، واهمية نسبية (84.00) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.72) و(17.04) على التوالي،

التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (42) وبنسبة مئوية (36.52%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه النتائج تؤكد على انه تعد المخاطر التي تنشأ من جراء أخطاء المشغل أو إساءة الاستعمال من قبل المرخصين احدى مصادر مخاطر التشغيل الإلكترونية.

14- جاءت الفقرة رقم (29) والتي تنص (يؤدي استعمال المصارف لنظم حماية قوية ضد المخاطر الى تعزيز أمان نظام المقاصة الالكترونية، ومن ثم زيادة ثقة الزبائن بها، والتقليل من مخاطر السمعة)، بوسط حسابي (4.36) بين الوزن الفرضي (4.2–5)، واهمية نسبية (87.13) عند مستوى تقييم مرتفع، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.61) و(14.00) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (49) وبنسبة مئوية (42.61%)، التي تشير الى خيار (اتفق بشدة)، وهذه النتائج تؤكد على انه يؤدي استعمال المصارف لنظم حماية قوية ضد المخاطر الى تعزيز أمان نظام المقاصة الالكترونية، ومن ثم زيادة ثقة الزبائن بها، والتقليل من مخاطر السمعة.

15- جاءت الفقرة رقم (30) والتي تنص (يتعرض نظام المقاصة الالكترونية الى المخاطر القانونية نتيجة القصور في بعض التشريعات القانونية التي تتعلق بالعمليات الالكترونية وزيادة القدرة على حدوث عمليات احتيال نتيجة غياب المعايير الفعالة)، بوسط حسابي (3.76) بين الوزن الفرضي (3.4–4.19)، واهمية نسبية (75.13) عند مستوى تقييم جيد، وما يؤكد هذه النتيجة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرة اذ بلغت (0.85) و(22.74) على التوالي، التي تشير الى التشتت المنخفض الاقل من واحد صحيح أي هناك تقارب وتجانس في وجهات نظر الافراد المبحوثين من عينة البحث حوله هذه الفقرة ، وبلغت شدة الاجابات التكرارية (55) وبنسبة مئوية (47.83%)، التي تشير الى خيار (اتفق)، وهذه النتائج تؤكد على انه يتعرض نظام المقاصة الالكترونية الى المخاطر القانونية نتيجة القصور في بعض التشريعات القانونية التي تتعلق بالعمليات الالكترونية وزيادة القدرة على حدوث عمليات احتيال نتيجة غياب المعايير الفعال.

جدول (10) المؤشرات الاحصائية لمتغير نظام المقاصة الالكترونية ACH

ت	الفقرات	لا اتفق تماماً		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق تماماً		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
16	تعد المقاصة الالكترونية تقنية حديثة ونقلة نوعية في ممارسة النشاط المصرفي.	0	0.00	1	0.87	4	3.48	49	42.61	61	53.04	4.48	0.61	13.67	89.57
17	يؤدي استعمال نظام المقاصة الالكترونية (ACH) إلى تحسين عمليات التقاص من خلال تقليص وقت وجهد وتكلفة إجراءات تحصيل مبالغ الصكوك واتمام عملية تحويلها.	1	0.87	0	0.00	1	0.87	52	45.22	61	53.04	4.50	0.61	13.62	89.91
18	يؤدي استعمال نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) الى تقليل المخاطر الناجمة عن الصكوك المرتجعة والضياع والتلف.	1	0.87	0	0.00	13	11.30	55	47.83	46	40.00	4.26	0.73	17.05	85.22
19	يؤدي استعمال نظام المقاصة الإلكترونية الى تقليل مخاطر الاحتيال والتزوير لأمتلاكه مواصفات أمنية يصعب التلاعب بها.	0	0.00	14	12.17	20	17.39	46	40.00	35	30.43	3.89	0.98	25.22	77.74
20	يمتاز النظام بخاصيتي الدقة والأمان، حيث يوفر وسيلة آمنة وملائمة لأجراء عمليات تحصيل مبالغ الصكوك والتحويل المالي بين المصارف وفروعها.	0	0.00	4	3.48	19	16.52	53	46.09	39	33.91	4.10	0.80	19.46	82.09
21	يعد نظام المقاصة الالكترونية محركاً اساسياً لتسهيل التجارة الالكترونية التي يعتمد عليها نجاح الاعمال الالكترونية.	0	0.00	2	1.74	15	13.04	63	54.78	35	30.43	4.14	0.70	16.90	82.78
22	نظام المقاصة الإلكترونية له دور مهم في زيادة حجم عمليات التحصيل والتحويل المنجزة التي يقوم بها المصرف لما يمتلكه من السرعة في عمليات التحويل.	2	1.74	16	13.91	22	19.13	38	33.04	37	32.17	3.80	1.09	28.79	76.00
23	يساهم نظام المقاصة الالكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية والارتقاء بها وتحقيق رضا الزبائن.	0	0.00	0	0.00	5	4.35	56	48.70	54	46.96	4.43	0.58	13.07	88.52
24	تحتفظ المصارف بنسخ احتياطية (Back-Up) لمعاملات النظام، ولديها خطط للتعافي أو لتقليل من المخاطر الإلكترونية التي قد تتعرض لها.	0	0.00	3	2.61	30	26.09	48	41.74	34	29.57	3.98	0.82	20.50	79.65
25	يستعمل جهاز التخويل الالكتروني (E-Token) كأداة تصريح لدخول المشغلين الى نظام المقاصة الإلكترونية (ACH)، ويعد وسيلة للحد من مخاطر اختراق النظام.	0	0.00	1	0.87	17	14.78	55	47.83	42	36.52	4.20	0.72	17.04	84.00
26	لا تتوافر وسائل الأمن والحماية الكافية عند تشغيل نظام المقاصة الالكترونية كالتشفير والترميز واستعمال الجدار الناري وغيرها التي تمنع الاختراق من قبل الاشخاص غير المرخصين.	16	13.91	32	27.83	26	22.61	33	28.70	8	6.96	2.87	1.18	41.16	57.39
27	يتعرض نظام المقاصة الإلكترونية الى المخاطر التشغيلية المتمثلة في مشاكل البرمجيات وخطوط الاتصال بين الأنظمة بسبب عدم القدرة على الرقابة الجيدة لشبكات الاتصال والتي يتم من خلالها تقديم الخدمات الالكترونية.	2	1.74	7	6.09	16	13.91	71	61.74	19	16.52	3.85	0.83	21.54	77.04
28	تعد المخاطر التي تنشأ من جراء أخطاء المشغل أو إساءة الاستعمال من قبل المرخصين احدى مصادر المخاطر التشغيلية الإلكترونية.	0	0.00	1	0.87	17	14.78	55	47.83	42	36.52	4.20	0.72	17.04	84.00
29	يؤدي استعمال المصارف لنظم حماية قوية ضد المخاطر الى تعزيز أمان نظام المقاصة الالكترونية، ومن ثم زيادة ثقة الزبائن بها، والتقليل من مخاطر السمعة.	0	0.00	0	0.00	8	6.96	58	50.43	49	42.61	4.36	0.61	14.00	87.13
30	يتعرض نظام المقاصة الالكترونية الى المخاطر القانونية نتيجة القصور في بعض التشريعات القانونية التي تتعلق بالعمليات الالكترونية وزيادة القدرة على حدوث عمليات احتيال نتيجة غياب المعايير الفعالة.	0	0.00	10	8.70	29	25.22	55	47.83	21	18.26	3.76	0.85	22.74	75.13
	نظام المقاصة الالكترونية (ACH)											**4.05**	**0.38**	**9.41**	**81.08**

المصدر : اعداد الباحثان

اختبار الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث:- يشير الإحصاء الاستدلالي (Inferential Statistics) إلى المؤشرات والمقاييس الاحصائية التي تمكننا من الحصول على استنتاجات من بيانات العينة، وتعميمها على مجتمع وعينة البحث، ومن ثم تقدير قيم مجتمع وعينة البحث واختبار الفرضيات، والتي تحدد ما إذا كانت النتائج التي توصل اليها ذات دلالة إحصائية، ومن هنا فهو يعد مكملاً للإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) (الذي يقدم وصفاً لاستجابة مجتمع وعينة البحث) بهدف الوصول إلى استنتاجات حول تلك الاستجابة من خلال معرفة ارتباط المتغيرات وطبيعة العلاقة فيما بينها، اذ يهدف هذا البحث الى اختبار فرضيات التأثير التي تم تحديدها مسبقاً للحكم عليها بالقبول او الرفض، اذ سيجري الاعتماد على معادلة تحليل الانحدار لتقدير معالم النموذج، وتحليل الانحدار هو أداة إحصائية تقوم ببناء نموذج إحصائي وذلك لتقدير العلاقة بين متغيرين (متغير مستقل) ومتغير(تابع) بحيث ينتج معادلة إحصائية توضح العلاقة السببية بين المتغيرات، وعندما تكون العلاقة في النموذج الإحصائي بين متغير مستقل واحد و متغير تابع (معتمد) واحد فأن هذا النموذج هو ابسط نماذج الانحدار ويسمى نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) وعندما تكون عدة متغيرات مستقلة أكثر من متغير واحد فان النموذج يسمى الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

اولاً- اختبار فرضية الارتباط بين متغيرات البحث: - ن الهدف الاساسي من مقياس الارتباط هو لوصف درجة التغير الاقتراني بين متغيرات البحث أي تحديد قوة الارتباط بينهما، وبيان ما إذا كان الارتباط قوي او ضعيف او لا يوجد علاقة، فضلاً عن تحديد

اتجاه العلاقة بين المتغيرين، اي بيان ما إذا كانت العلاقة طردية موجبة ام عكسية سالبة، اذ ان دراسة الارتباط تعد الاساس لدراسة وتحليل العلاقات السببية، كما وتعد مقاييس الارتباط من المؤشرات الهامة في قياس الصدق والثبات، لما له من اهمية كبيرة للتأكد من سلامة الاختبارات واجراءات جمع البيانات.

فرضية الارتباط الرئيسة: (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التدقيق الداخلي– X ونظام المقاصة الالكترونية– Z): نلاحظ من نتائج الجدول وجود علاقة ارتباط إحصائية معنوية بين التدقيق الداخلي وبين نظام المقاصة الالكترونية **(ACH)**، حيث بلغ معامل الارتباط (0.513**) عند مستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.01)، وتشير هذه العلاقة الإيجابية في معامل الارتباط الى اتجاه العلاقة الطردية بين المتغيرين، وهذه النتائج تؤكد الى رفض فرضية الارتباط الرئيسة الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص **(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التدقيق الداخلي– X ونظام المقاصة الالكترونية– Z).**

جدول (11) علاقة الارتباط بين التدقيق الداخلي–X، ونظام المقاصة الالكترونية– Z

	التدقيق الداخلي	نظام المقاصة الالكترونية (ACH)
التدقيق الداخلي	1	.513**
نظام المقاصة الالكترونية (ACH)	.513**	1
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

المصدر: اعداد الباحثان

ثانيا– اختبار فرضية التأثير بين متغيرات البحث: – من اجل على الإجابة على الفرضيات المتعلقة بعلاقة التأثير، قام الباحث بأستعمال اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis) لبيان الاثر بين المحاور واتجاهها، ويمثل الاثر الايجابي بين متغيرين إلى أن الزيادة في إحدى المحاور يقابلها زيادة في المحور الأخر، أما الاثر السلبي فيشير إلى الزيادة في أحد المحاور يقابلها انخفاض في المحور الأخر.

جدول (12) المؤشرات الاحصائية

ت	المؤشر او الاختبار	الوصف	المعيار
1	F	اختبار معنوية النموذج بصورة عامة	تقارن القيمة الحسابية مع القيمة الجدولية لقبول او رفض الفرضية
2	T	اختبار معنوية المعلمة (الميل الثابت) او (الميل الحدي)	تقارن القيمة الحسابية مع القيمة الجدولية لقبول او رفض الفرضية
3	β	القوة التأثيرية للمتغير او البعد المستقل في المتغير التابع	تعتمد القوة التأثيرية للبعد او المتغير على اختبار (t)
4	R^2	قدرة المتغير المستقل في تفسير المتغير التابع	من 0–1 كلما اقترب من 1 كلما تكون القوة التفسيرية أفضل

المصدر: اعداد الباحثان

تنطلق فرضية التأثير الرئيسة للبحث من نص (لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لالتدقيق الداخلي في نظام المقاصة الالكترونية) يبين الجدول، وجود علاقة تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لالتدقيق الداخلي في نظام المقاصة الالكترونية (ACH)، بمستوى معنوية (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.01)، وبدلالة قيمة (F) المحسوبة (40.461)، اذ تزيد عن قيمتها المجدولة (6.86)، وبدرجتي حرية (113.1)، فيما بلغت قيمة معامل التفسير (R^2=0.264) للأنموذج، والتي تشير الى تفسير التدقيق الداخلي ما نسبته (26.4) من التغيرات التي تطرأ على نظام المقاصة الالكترونية (ACH) في المصارف قيد البحث، فيما تعزى النسبة المتبقية (73.6) من انموذج التفسير لمتغيرات أخرى لم تدخل بالنموذج المختبر. بينما بلغت قيمة الميل الحدي المعيارية (β=0.528)، وهي معنوية احصائياً اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (6.361) هي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (1%) والبالغة (2.36)، وسجلت قيمة الثابت (α) في المعادلة (1.906)، وهي معنوية احصائياً اذ بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (5.620) هي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (1%) والبالغة (2.36)، وبمعنى عندما تكون التدقيق الداخلي مساوياً للصفر فان نظام المقاصة الالكترونية **(ACH)** لن تقل عن هذه القيمة. وتوفر هذه النتائج دعما كافيا لرفض فرضية

التأثير الرئيسة الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص **(توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لالتدقيق الداخلي في نظام المقاصة الالكترونية).**

جدول (13) اختبار الانحدار البسيط لأثر التدقيق الداخلي في نظام المقاصة الالكترونية (ACH)

المتغير المعتمد	التدقيق الداخلي X			(R^2)	(F)	(t) المحسوبة	Sig	القرار
نظام المقاصة الالكترونية Z (ACH)		(α)	1.906	0.264	40.461	5.620	0.000	قبول الفرضية البديلة
		(β)	0.528			6.361		
قيمة (F) الجدولية = 6.86 /// قيمة (t) الجدولية =2.36، 1.66/// حجم العينة =114								
عدد فرضيات العدم المقبولة = 0								
عدد الفرضيات البديلة المقبولة = 1								

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج **(SPSS V.25)**

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

فيما يأتي اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث، وكما يأتي:

1-تساهم خطط وإجراءات التدقيق الداخلي على وفق معيار التدقيق الداخلي (2120) في تقييم ومراقبة مخاطر نظام المقاصة الالكترونية (ACH) للحد منها او ايصالها الى المستوى المقبول الذي يمكن السيطرة علية من خلال ما يقدمه المدققين الداخليين من تقارير دورية ترفع إلى الإدارة تتضمن تقييم ومراقبة هذه المخاطر.

2-تساهم خطط وإجراءات التدقيق الداخلي المبنية على وفق المعيار (2120) في مساعدة إدارة المصارف في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها نظام المقاصة الالكترونية (ACH) من خلال تحديد نقاط الضعف والثغرات الأمنية الموجودة في أنظمة الرقابة الداخلية على استعمال الانظمة الإلكترونية وذلك من خلال التقارير الدورية التي ترفع إلى الإدارة.

3-نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) له دور في تقليل مخاطر الاحتيال وتزوير الصكوك، لما تتميز به الصكوك الإلكترونية الممغنطة من مواصفات آمنة يصعب التلاعب بها، فضلاً عن توفير جودة عالية في خدمات الدفع والتحصيل الالكتروني وسرعة تداول الاموال وتحويلها بين المصارف.

4-عدم امتلاك البنك المركزي العراقي خطة طوارئ للحد من الازمات أو الاعطال المفاجئة التي يتعرض لها نظام مقاصة الالكترونية (ACH)، مما يؤدي إلى حدوث مخاطر تشغيلية ومخاطر السمعة.

5-هناك علاقة ارتباط وتأثير ذو دلالة إحصائية بين معيار التدقيق الداخلي (2120) لإدارة المخاطر وبين نظام المقاصة الالكترونية ACH))، حيث تشير هذه العلاقة الإيجابية في معامل الارتباط والتأثير الى اتجاه العلاقة الطردية بين المتغيرين.

ثانيا: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها، يوصي الباحث بما يأتي

1- ضرورة اهتمام أدارات المصارف بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة من معهد المدققين الداخليين (IIA) لاستعمالها من قبل المدققين الداخليين في العمل التدقيقي لكونها تزيد من كفاءة ادائهم وتعزز الثقة بنتائج أعمال التدقيق الداخلي والاعتماد عليها.

2-لا بد من زيادة ورش العمل أو الدورات التدريبية لكوادر التدقيق الداخلي في مجال مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأنظمة الالكترونية في المصارف، وكيفية التعامل معها للحد منها أو تخفيضها الى المستوى المقبول.

3-يجب على المصارف الالتزام بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر للحد من المخاطر التي يتعرض لها نظام المقاصة الالكترونية (ACH) لزيادة ثقة الزبائن به فضلاً عن ارتفاع حركة التداول الاموال عن طريق الصكوك الإلكترونية وهذا ما ينعكس بشكل إيجابي على ربحيتها.

4-يجب على المصارف التشديد على تدقيق معاملات صكوك المقاصة الالكترونية الممغنطة التي تقوم بها، عن طريق توفير نظام رقابي فعال للحد من الاضرار الناجمة عن ارتكاب الاحتيال الالكتروني الذي يلحق أضرار كبيرة بسمعة النظام المصرفي.

5-العمل على اجراء تحديثات لنظام مقاصة الالكتروني (ACH) ليشمل التعامل مع نظام مقاصة الالكترونية في مصارف العالم الخارجي وبالعملات الدولية المختلفة، فضلاً عن التعاملات في المصارف المحلية والتي تتم عن طريق هذا النظام.

References

1- Al Taee, S. H., & Rahdi, N. A. (2021). The impact of RTGS on internal control-A comparative study between some Iraqi banks. University of South Florida (USF) M3 Publishing, 5(2021), 91.

2- Al-Bayati, Marwa Iyad Khalil, (2020), The role of supervisory control in reducing the risks of electronic payment, research submitted to the Council of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, which is part of - the requirements for obtaining a higher diploma certificate equivalent to a master's degree in banking.

3- Allawi, Haider Mahdi, (2021), The impact of adopting international internal auditing standards on risk management and its impact on the value of Iraqi commercial banks, Master's thesis at the College of Administration and Economics at the University of Baghdad.

4- AL-mamoorey& Al-Rubaye, AL-mamoorey, M. A., & Al-Rubaye, M. M. M., (2020), The Role of Electronic Payment Systems in Iraq in Reducing Banking Risks: Empirical Research on Private Banks, Polish Journal of Management Studies, 21(2), 49-59.

5- Al-Matari, Ebrahim Mohammed, Abdullah Kaid Al-Swidi, Faudziah Hanim Binti Fadzil, (2014), The Effect of the Internal Audit and Firm Performance: A Proposed Research Framework, International Review of Management and Marketing, Vol. 4, No. 1, 2014, pp.34-41.

6- Al-Nour, Jouda Ibrahim Muhammad, (2021), The Legal System of Checks, College of Law, Al-Jazeera Journal for Educational and Human Sciences - University of Al-Jazeera, Volume (17), Issue (2).

7- Al-Rubaye, Maha Mezher Mohsin, (2020), Electronic Payment Systems in Iraq and Their Role in Reducing Settlement Risks Focusing on RTGS, International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 12, Issue 7, 2020.

8- Al-Saadi, Muhammad Zamil Falih, (2019), Hakim Hamoud Falih Al-Saadi, Internal Auditing in Public Companies According to Internal Auditing Standards, first edition, Ishtar Academic House (IAG) for Publishing and Distribution.

9- Al-Shammari, Marwa Abdel-Hussein Abdel-Ibrahim, (2019), The impact of real-time gross settlement risks on banking performance, research submitted to the Council of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, which is part of - the requirements for obtaining a higher diploma certificate equivalent to a master's degree in banking.

10- Al-Wardat, Khalaf Abdullah, (2014), Internal Auditing Guide according to International Standards issued by the IIA, first edition, Al-Warraq Publishing and Distribution Foundation, Jordan.

11- Ardeleanu, Nicoleta Ardeleanu, (2021), The Risks – Management Responsibility and the Role of Internal Audit in Risk Assessment, Performance and Risks in the European Economy, ISSN: 2067 – 9211.

12- Asmah etal, Alexander Ekow, Joshua Ofoeda, Ken Gyapong, (2018), Understanding the Electronic Cheque Clearing System in Ghana, The Electronic Journal Information Systems Evaluation (EJISE), Vol 21 No (1), pp. 20-34.

13- Drogalas& Siopi, George Drogalas, Stiliani Siopi, (2017), Risk Management and Internal Audit: Evidence from Greece, Risk governance & control: financial markets & institutions / Volume 7, Issue 3.

14- Hashem and Badran, Hashem Ali, Maher Ismail, (2019), The role of internal audit in identifying and evaluating operational risks of information technology, Journal of Economic Sciences - Volume (14) - Issue (55) - 2019 - University of Basra.

15- Kai, et al, Ren Kai, Kong Yusheng, Albert Henry Ntarmah, Chen Ti, (2022), Constructing internal audit quality evaluation index, Research article, School of Finance and Economics, Jiangsu University, Zhenjiang, PR China.

16- Khallaf, Somaya Khallaf, (2014), The Role of Internal Auditing in Activating Risk Management in Commercial Banks, Master's Thesis in Finance, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Facilitation Sciences at Oum El Bouaghi University.

17- Liu, F. (2022). Risk Prediction of E-Payment by Big Data Management Technology. Mathematical Problems in Engineering, 2022.

18- Loader, D. (2020), Clearing, Settlement and Custody, Third Edition.

19- Majeed, Nashat Majeed, (2019), Risks of Electronic Banking and Ways to Protect Them, an article published on the Internet.

20- Makki and Msjet, Ban Yassin, Faiza Hassan, (2017), The reality of applying electronic clearing in banking transactions in Iraq for the period (2011-2017), an article published on the Internet.

21- Mamun, A. A. (2013). Automated cheque clearing system: Tools and practices in Shahjalal Islami Bank Limited.

22- Mishchenko, et al., Volodymyr Mishchenko, Svitlana Naumenkova, Andrii Grytsenko, Svitlana Mishchenko, (2022), Operational risk management of using electronic and mobile money, Banks and Bank Systems, 17(3), 142-157.
23- Muhammad and Malika, Abdel Hafizi, Siddiqa, (2019), The role of governance in reducing reputational risks in Algerian banks, Magazine (5), Issue (2), Year (2019).
24- Ojo, Abu Ojo, (2019), Internal Audit and Risk Management in Nigeria's Public Sector, International Journal of Business & Law Research Vol 7 No (2) PP:1-15, April-June, 2019.
25- Penal Code No. (111) of 1969.
26- Radovanović, Predrag Radovanović, (2019), Risks in Electronic Banking in Serbia and Banking Clients' Attitudes Regarding the Use and Security of Electronic Distribution Channels in Banking, Higher Business School of Leskovac, Serbia, Article Published on ResearchGate.
27- Rubio, J., Pérez, B., & Arroyo, J. (2021). Risk Monitoring in Ecuador's Payment System: Implementation of A Network Topology Study. Latin American Journal of Central Banking, 2(3), 100039.
28- Ryan, Susan, (2018), Fed Functions: Fostering Payment and Settlement System Safety and Efficiency, Federal Reserve Board, October 24, 2018.
29- Siddiqi, H. I. A., Darwiyanto, E., & Priyadi, Y. (2023). It Risk Management Analysis on Bank Xyz E-Banking Service System Using Iso 31000. JIPI (Jurnal Ilmiah Penelitian dan Pembelajaran Informatika), 8(1), 211-217.
30- Tamimi, Oday Tamimi, (2021), The Role of Internal Audit in Risk Management from the Perspective of Risk Managers in the Banking Sector, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Volume (15) Issue (2).
31- Trade Law No. (30) of 1984.
32- Wongchan, Sirithai Wongchan, (2014), Knowledge, understanding and skills of employees that is related to work efficiency Send checks to different banks for collection through the clearing system with the image of the check. and check image storage system for check processing center employees, presented to the Graduate School Srinakharinwirot University To be part of the study According to the Master of Business Administration degree program Management field May 2014.
33- Yaylali& Safakli, Pelin Yaylali, Okan Veli Safakli, (2015), Risk Management in The Banking Sector Case of TRNC, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, Vol. 4, No. 2.
34- Hamouda, Ibtihaj Fadlallah Al-Khidr, (2015), The Effect of Applying the Automated Clearing House on Increasing Bank Profitability, Master's Thesis in Accounting, College of Graduate Studies and Scientific Research, Al-Shadha University.
35- Radhi, Al Taee, Salowan H., Noor A., (2021), The Impact of RTGS on Internal Control - A Comparative Study Between Some Iraqi Banks, University of South Florida (USF) M3 Publishing, Vol 5.